الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم مالية
تخصص: مالية و بنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

طاهر هداية نصيرة
مسكين عائشة

تحت عنوان:

دور البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية) وكالة تيارت (B554)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

أ. ستي حميد	أستاذ تعليم عالي بجامعة ابن خلدون	رئيسا
أ. أستاذ حري خليفة	أستاذ محاضرقسم "ب" بجامعة ابن خلدون	مشرفا و مقررا
أ. بلعيد شكيب	أستاذ محاضرقسم "ب" بجامعة ابن خلدون	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

الشكر والعرفان

اعترافا منا بالجميل ووفاء لأهل الفضل، فنحمد الله عز وجل حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي أنار دربنا ومكننا بفضله، ربنا لك الحمد على ما أنعمت علينا من نعم لا تحصى، ومنها التوفيق في هذا العمل.

ونتقدم بأسمى عبارات الثناء والتقدير والاحترام لأستاذنا المشرف الدكتور

"حري خليفة"

لما بذله من جهد ووقت وصبر في سبيل تقويم وتصويب أخطاء مذكرتنا فله منا جزيل الشكر والعرفان وعظيم الامتنان.

كما نتقدم بالشكر لمدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت 554 B السيد شراك عبد الهادي

الإهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء، و برحابته العارفين

إلى قدوتي الأولى، و نبراسي الذي ينير دربي، إلى من أعطاني و لم يزل يغطيني بلا حدود إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به (أبي العزيز أدامه الله ذخرا لي)

إلى التي رآني قلبها قبل عينها، و حضنتني أحشاؤها قبل يديها، إلى شجرتي التي لا تبذل إلى الظل الذي آوى إليه في كل حين (أمي الحبيبة حفظها الله)

إلى الشموع التي تنير لي الطريق (إخوتي إلهام إكرام كريمة) هم شجعوني و واصلوا العطاء دون مقابل

إلى قرة عيني (ابني خالد عبد الرحمن)إلى سنافر العائلة(بشرى اشراق اسلام فاروق)

إلى رفيقة رحلة النجاح و من كانت مصاحبة لي أثناء دراستي أختي (عائشة)

و أخيرا و ليس آخرا أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من يتكبد عناء قراءته سواء لتقييمه أو لنقده أو لزيادة علمه أو لإشباع فضوله

الشكر و التقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
الملخص	
المقدمة	
الفصل الأول : دور التمويل في إنجاز المشاريع الاستثمارية	
تمهيد	12
المبحث الاول : ماهية التمويل	13
المطلب الأول: تعريف التمويل و أهميته	13
المطلب الثاني: مصادر التمويل	14
المطلب الثالث: التمويل البنكي و أنواعه	17
المبحث الثاني: شروط و آليات التمويل	22
المطلب الاول: دور البنوك في التمويل	22
المطلب الثاني: شروط التمويل	23
المطلب الثالث: أهداف التمويل	26
المبحث الثاني: المشاريع الإستثمارية	28
المطلب الأول : ماهية المشاريع الإستثمارية	28
المطلب الثاني: أنواع المشاريع الإستثمارية	30
المطلب الثالث: أهداف المشاريع الإستثمارية	33
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني : تمويل المشاريع الفلاحية بولاية تيارت	
تمهيد	37
المبحث الأول : دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيارت في تمويل المشاريع الإستثمارية الفلاحية	37
المطلب الأول : التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية (النشأة–الهيكل التنظيمي) وكالة 554B	37
المطلب الثاني: واقع إجراءات تمويل المشاريع الفلاحية	49
المطلب الثالث: عراقيل التمويل لولاية تيارت في بنك الفلاحة	52

المبحث الثاني : أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر	53
المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر	53
المطلب الثاني : أهم الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي بالجزائر	57
المطلب الثالث : دور القروض في النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر	60
المبحث الثالث : واقع و أفاق تحسين التمويل في القطاع الفلاحي	69
المطلب الأول : تحديد النشاطات الفلاحية الاستراتيجية (الحبوب)	69
المطلب الثاني : الحد من الاستيراد و تقليص الفاتورة الغذائية	71
المطلب الثالث : تصور استراتجية اكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الاساسية	72
خلاصة الفصل	75
الخاتمة	77
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
1	تكلفة تمويل مشروع من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	21
2	أنواع القروض و المبالغ الممنوحة لها (قرض الرفيق) خلال 2020-2021-2022	51
3	أنواع القروض و المبالغ الممنوحة لها (bailesing) و قرض التحدي 2020-2021-2022	51
4	مجموع المبالغ متوسطة و طويلة الأجل الغير المسددة خلال 2020-2021-2022	52
5	مشاريع الممولة في إطار قرض إستغلال الرفيق لزراعة الحبوب	61
6	تطور تمويل شعبة الخضروات حسب المواسم الفلاحية 2014-2019	62
7	تطور تمويل شعبة تربية الدواجن حسب المواسم 2014-2019	63
8	تطور تمويل شعبة الحبوب خلال 2014-2019	66
9	تطور تمويل شعبة الخضروات خلال 2014-2019	67
10	تطور تمويل شعبة الدواجن خلال 2014-2019	68
11	تطور إنتاج الحبوب موسم 2016/2015 إلى 2021/2020	70
12	تطور عدد رؤوس الماشية من 2015 إلى 2019	71

قائمة الأشكال :

الرقم	**الشكل**	**الصفحة**
1	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية (المديرية العامة)	**45**
2	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية (وكالة تيارت)	**47**

مقدمة

مقدمة عامة :

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية التي تولي لها الدولة أهمية كبرى في مختلف سياستها و مخططاتها التنموية منذ الاستقلال حيث يمثل القطاع الزراعي مصدر تمويل السوق الوطنية بالمنتوجات الزراعية الغذائية الضرورية للمواطن كما أنه قطاع فعال يساهم بنسبة مرتفعة في معدل الدخل الوطني الخام و هو خزان هام للعمالة حيث يشغل نسبة كبيرة من العمال كما أن المساحة الزراعية المتوفرة تقدر نسبتها ما بين 3.5 الى 4 مليون هكتار صالحة للزراعة و تسعى الدولة الى توسيع هذه الأراضي الزراعية من خلال سياسات استصلاح الأراضي التي باشرتها و خاصة في مناطق الجنوب و ذلك لتوسيع انتاج المنتوجات الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي كالحبوب و الشعير كما أولت الدولة أهمية كذلك الى توسيع انتاج الحليب و مشتقاته و كذا انتاج اللحوم الحمراء و البيضاء و توفيرها في السوق بأسعار مقبولة في متناول المواطنين هذه السياسة التنموية للقطاع الفلاحي ترمي الى اعطاء دور هام وكبير للقطاع الفلاحي من أجل تلبية الحاجات الغذائية للمواطنين و تقليص الفاتورة الغذائية التي تمتص سنويا مبالغ معتبرة من العملة الصعبة كما تسعى الدولة الى تجسيد سياسة الاكتفاء الغذائي و الأمن الغذائي لضمان سيادتها و تفادي الضغوطات الاقتصادية و السياسية التي يمكن أن تمليها لها الأسواق الدولية و الدول التي تتحكم فيها.

و لعل من أهم ركائز السياسة الغذائية في الجزائر هي سياسة التمويل التي انتهجتها الدولة من خلال تسهيل عملية منح القروض لانجاز و تجسيد مختلف المشاريع الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي و تسهيل عملية الحصول عليه .

مما سبق و نظرا لأهمية منح القروض من أجل تجسيد الاستراتيجيات الفلاحية للدولة ارتأينا أن نعالج الاشكالية التالية :

1) اشكالية البحث: ما هي آثار عملية منح القروض في تجسيد و انجاح مختلف المشاريع الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي؟

و لشرح هذه الاشكالية و ايجاد الاجابات الموضوعية الصحيحة لها قمنا بتجزئتها الى تساؤلات فرعة حسب منهجية البحث التي تبنيناها و تتمثل هذه التساؤلات فيما يلي :

أ) فيما يتمثل دور التمويل في انجاز المشاريع الاستثمارية؟

ب) ما هو واقع تمويل المشاريع الفلاحية في الجزائر ؟

ج) ما هو حجم التمويل المخصص للنشاطات الفلاحية في ولاية تيارت و ما هي العراقيل التي تحول دون ذلك؟

2) فرضيات البحث : و للإجابة عن هذه الانشغالات تبنينا الفرضيات التالية :

فرضية1: فعلا يعتبر التمويل البنكي من أهم ركائز التنمية الاقتصادية لمختلف القطاعات و خاصة منها القطاع الفلاحي لما له من أثر ايجابي على تنمية و تطوير هذا القطاع من خلال ضمان مختلف متطلباته من الاستثمارات الضرورية لتطويره و الحصول على مردود معتبر من الانتاج

فرضية2: نظرا لنقص الموارد المالية اكتفت الدولة بتمويل المشاريع الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي مثل زراعة الحبوب ، انتاج الحليب و الزيوت النباتية ، و ذلك من أجل تقليص الفاتورة الغذائية و تجسيد سياسة الاكتفاء الذاتي و التخلص من التبعية الغذائية

فرضية3: نظرا لطبيعة القطاع الفلاحي في الجزائر الذي يعتمد أساسا على الظروف المناخية و خاصة وفرة الأمطار و ما ينجر عنه من أخطار جفاف و بالتالي قلة المردود يضطر البنك الى رفض بعض طلبات القروض بسبب أخطارها وعدم تسديدها و هو ما يشكل عائق كبير في طريق تجسيد بعض المشاريع الفلاحية

3) دوافع الاختيار: توجهنا لاختيار هذا الموضوع كا ن لدوافع ذاتية و أخرى موضوعية

بالنسبة للدوافع الذاتية : تتمثل في اكتشاف و اكتساب كل ما هو جديد في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية و هوما من شأنه اثراء معارفنا الذاتية

أما الدوافع الموضوعية : فتتمثل في التعرف على دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الجزائر

– أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر

–آفاق تحسين التمويل في القطاع الفلاحي بالجزائر

– مدى تحقيق اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية الأساسية

4) أهداف البحث : ترمي الدراسة الى تحقيق عدد من الأهداف يمكن ذكرها فيما يلي :

– المساهمة في اثراء المعارف النظرية والتطبيقية عن دو ر البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية

– التعرف على الخدما ت البنكية و طرق تمويل المشاريع الاستثمارية

ابراز الدور الفعال الذي تلعبه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية

5) أهمية البحث : تدعو الضرورة في البداية الى الاحاطة بالأهمية العلمية ، و الفائدة العلمية من القيام بهذا البحث حيث تبرز أهمية ضمن المجالات الآتية :

تتجلى الأهمية العلمية لهذا البحث في كونه يعالج الدور الكبير الذي تقدمه البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية ومن ثم الارتقاء بالعمل المصرفي لمواكبة التطورات الحديثة خاصة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية من جهة و مجال الاقراض من جهة أخرى و كذلك لتحقيق رغبات العملاء و حاجاتهم و تحقيق الأهداف التي يسعى لها البنك كما يمكن لهذا البحث أن يساهم في زيادة الاهتمام بالتمويل البنكي خاصة في المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي

ويمكن حصر الأهمية العلمية للدراسة في مدى استفادة متخذي القرار في البنوك من نتائج و توصيات البحث وتطبيقها على أرض الواقع .

6) منهج البحث: بهدف الاجابة على اشكالية البحث و اختبار الفرضيات المقترحة ، تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي ، الذي سيتم الاعتماد عليه في بحثنا هذا لوصف الخلفية النظرية للموضوع من أجل ابراز أهم المفاهيم المتعلقة بدور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية و التي شكلت مدخلا للدراسة .

كما تم الاستعانة بالمنهج نفسه في الفصل الثاني عند التعرف على بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة تيارت 541، حيث جاءت هذه الدراسة الميدانية للوقوف على مدى مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية بوكالة تيارت .

7) الدراسات السابقة : لقد تعددت الدراسات التي تناولت جوانب هذا الموضوع و تنوعت من أهمها:

و لقد تم التعرض لهذا الموضوع في أبحاث جامعية متعددة عالجت اشكاليات مختلفة و توصلت الى نتائج متفاوتة من بين هذه الأبحاث نذكر:

-أطروحة الدكتوراه الموسومة بالسياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية المنجزة من طرف سفيان حنان جامعة عباس فرحات سطيف 1 2019 -2020 و التى عالجت اشكالية ما هي السياسات المتبعة في الجزائر لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العلمية ؟

و توصلت الى النتائج أ ن المخططات الفلاحية المتبعة في الجزائر منذ عام 2000 نجحت في زيادة الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي

-مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترتخصص: مالية والبنوك المنجزة من طرف عمارة خالد و ماحي خديجة تحت عنوان دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع االستثمارية دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية جامعة ابن خلدون تيارت 2018-2019

- و هناك أبحاث أخرى متعددة لايتسع لنا الوقت لذكرها كلها اهتمت بهذا الموضوع

8) عوائق البحث: من بين الصعوبات التي تم التعرض لها هي :

- عدم توفر احصائيات للسنوات الأخيرة فيما يخص التصدير و الاستراد و نسب تحقيق الاكتفاء الذاتي

- صعوبة الولوج الى الهيئات المعنية بالأبحاث الميدانية بسبب التصرفات البيروقراطية التي ينتهجها بعض المسؤولين.

الفصل الأول :

دور التمويل في إنجاز المشاريع الإستثمارية

تمهيد

المبحث الاول : ماهية التمويل

المطلب الأول: تعريف التمويل و أهميته

المطلب الثاني: مصادر التمويل

المطلب الثالث: التمويل البنكي و أنواعه

المبحث الثاني: شروط و آليات التمويل

المطلب الاول: دور البنوك في التمويل

المطلب الثاني: شروط التمويل

المطلب الثالث: أهداف التمويل

المبحث الثاني: المشاريع الإستثمارية

المطلب الأول : ماهية المشاريع الإستثمارية

المطلب الثاني: أنواع المشاريع الإستثمارية

المطلب الثالث: أهداف المشاريع الإستثمارية

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر المشاريع الاستثمارية أحد أهم العناصر التي تساهم في تحريك عجلة النحو الاقتصادي بكونها الطريقة الصحيحة من أجل مضاعفة الثروات، وبالرغم من الانتشار الواسع لها إلا أنّ هذا لا يمكن الدول النامية من تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، ويعود هذا الأمر بالضرورة إلى المخاطر الناتجة عن الاستثمار المتاح وكذا بأساليب تمويلية من طرف البنوك وعلى هذا الأساس يقوم المستثمر قبل المشروع بتقديم دراسات الجدوى للمشرعات المتاحة باستخدام وانتهاج مختلف الطرق والمعابير، إضافة إلى الدّراسات العالية والفنية ودراسة أساليب التمويل المتوفرة من أجل تغطيّة نفقات المشروع، ويتم هذا بواسطة البنوك وفق شروط محددة مسبقا ومتفق عليها من كلا الجانبين.

تسعى الجزائر على توفير الظروف الملائمة للمستثمر من أجل القيام بمختلف النشاطات الاقتصادية وتوسيعها، وهذا من أجل تحقيق النفع والتنمية للدولة ككل.

حيث ونظرا لأهمية هذا الموضوع قمنا بمعالجة مختلف جوانبه من خلال التطرق في المبحث الأول إلى ماهية التمويل والمبحث الثاني إلى شروط وآليات التمويل والمبحث الثالث المشاريع الاستثمارية.

نظرا لقيام المؤسسات على مبدأ الاستمرارية والتوسع، فإنها تحتاج وبشكل مستمر إلى رؤوس الأموال

لاستثمارها في شكل أصول مختلفة من معدات ،آلات ،مباني ومخزون وغيرها لتنفيذ البرامج والخطط، ويعتبر التمويل الداعم الأساسي لهذه الأخيرة

الفصل الأول : دور التمويل في إنجاح المشاريع الاستثمارية

المبحث الأول :ماهية التمويل

المطلب الأول :تعريف التمويل وأهميته

1) **تعريف التمويل** :يعتبر التمويل أداة فاعلة وناجحة في عملية التنمية الاقتصادية فهو منطلق لبداية كل مشروع استثماري وذلك لما يوفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجاتها المطلوبة إن للتمويل معنيان أحدهما حقيقي والآخر نقدي.[1]

[1] معوش خالد،دور البنوك الجزائرية في تمويل المشاريع الإستثمارية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص33.

فالمعنى الحقيقي يقصد به" توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والموارد لبناء الطاقات الانتاجية أو تكوين رؤوس أموال جديدة، وتتضمن في جوهرها الامتناع عن استهلاك هذه الموارد واستخدامها في مجال السلع الاستهلاكية."

أما المعنى النقدي فهو" إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة."

ويعرف التمويل على أنه " توفير الأموال اللازمة حسب الحاجة وبقدر المطلوب واستغلالها الأمثل لتغطية حاجة المشروع."

كما يعرف التمويل على أنه " توفير النقود في الوقت الذي تمس حاجة إليه وتوفر الوسائل التي تمكن الأفراد من استهلاك أكثر مما ينتجون في فترات معيّنة مع الوقت."

من التعاريف السابقة يمكن القول أن التمويل " هو توفير المبالغ النقدية اللازمة للقيام بمشروع أو نشاط اقتصادي معيّن."

2) أهمية التمويل:

إن جميع المجالات الاقتصادية تهتم بالتمويل حيث يلعب دورا هاما في مختلف القطاعات خاصة وأنّه يعتبر المحرك الرئيسي والأساسي لأي مشروع.

كما يلعب التمويل دورا هاما في تسيير الأنشطة الاقتصادية لهذا فهو يتبع الحاجة لرؤوس الأموال في المنظمات العامة أو الخاصة التي تعمل بهدف تمويل استثماراته وتغطيّة العجز المالي[1].

لذا يمكن حصر أهميّة التمويل فيما يلي:

1/ تحرير الأموال أو الموارد المجمعة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

2/ يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي يزيد بها الدخل الوطني.

3/ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من العجز المالي.

4/ يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.

[1]– بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، الجزائر العاصمة،ص143

5/ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الافلاس والتصفية) ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر[1].

المطلب الثاني :مصادر التمويل

مصادر التمويل نوعين هما مصدر التمويل الذاتي وهي مصادر داخليّة ومصدر التمويل الخارجي.

1) **مصادر التمويل الذاتي:**

ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة ولمدة طويلة، وعليه التمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم لتراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزامات العالية وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها وتتكون هذه المصادر من:

أ/ الاهتلاكات : يعرف الاهتلاك على أنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور مع مرور الزمن، نتيجة الاستعمال أو التلف أو التقدم التكنولوجي.

ب/ المؤونات والمخصصات :وتعرف المؤونات على أنّها مكون مالي من أموال المنشأة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل حيث تبقى مجمدة داخل المؤسسة إلى حين تتحقق الخطر أو العبء، الذي كونت من اجلها هذه المؤونات أو زوال الخطر المحتمل.

ج/ الأرباح المحتجزة :تعتبر الأرباح المحتجزة أهم عنصر في التمويل الذاتي فهي جزء من الايرادات الحالية التي لاتوزع تحتفظ بها المؤسسة قصد استثمارها ولا يكون هذا المصدر متاحا إلا في ظل وجود مشاريع قائمة وترغب في تمويل فرص استثمارية جديدة.

د/ رأس المال العامل :يتمثل في المبالغ اللازمة لتكوين مخزون مناسب من مستلزمات الانتاج على مختلف أنواعها وقدر مقبول من النقدية لمقابل المصروفات الأخرى مثل أجور العاملين وغيرها.

مزايا التمويل الذاتي:

- التمويل الذاتي يزيد من رأس المال الخاص بالمنشأة ويجنبها الوقوع في أزمات السيولة الطارئة.

[1]– معوش خالد، مرجع سابق الذكر، ص 34.

- يرفع من القدرة المالية والافتراضية للمنشأة كما يكسبها الحرية واستقلالية التصرف في أموالها الخاصة.
- يشجع المنشأة على القيام باستثمارات جديدة.
- يوفر استقلالية وحرية يتمتع بها المسيّر في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتمويلية[1].

2) **مصادر التمويل الخارجي:**

يكون التمويل الداخلي للأعوان الاقتصاديين غير كاف لتلبية متطلباتهم المالية وخصوصا بالنسبة للمؤسسات والتي تبقى غالبا عاجزة جزئيا أو كليا على تمويل احتياجاتها بنفسها مما يجعلها تبحث عن مصادر خارجية لتغطية العجز وهناك نوعين من التمويل الخارجي، تمويل خارجي مباشر وتمويل خارجي غير مباشر.

أ/التمويل الخارجي المباشر :يعبّر عن العلاقة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز دون اللجوء إلى وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي.

ويتخذ هذا التمويل صورا متعددة بإختلاف المقترضين:

1) **بالنسبة للأفراد** :الحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتهم الاستثمارية أو الاستهلاكية دون اللجوء إلى المؤسسات الوسيطية، أي التمويل المباشر تحدده صوره وأشكاله فقد يتحصل على القروض المباشرة بين الأفرادأو الأفراد والمشروعات قائمة بمقتضى أوراق تجارية.

2)**بالنسبة للمشروعات المؤسسات:** في هذه الحالة تستطيع المؤسسات أن تحصل على قروض أو تسهيلات إئتمانية من مورديها أو عملائها أو من مؤسسات أخرى، كما تلجأ بعض المؤسسات إلى دعوة الجمهور لتوظيف مدخراتهم على شكل استثمارات مالية في الأوراق المالية.

3) بالنسبة للحكومة :تلجأ الحكومة للتمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات التي ليس لها طبيعة عمل مالية أو مصرفية وتصدر الدولة لهذا الغرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدّة مختلفة وبأسعار فائدة متباينة.

ب) التمويل الخارجي الغير مباشر :وهو يعبّر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها، فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدّخرات النقدية من الوحدات ذات الفائض ،)أفراد أو مؤسسات أو حكومات (ثم توزيع هذه الادخارات على الوحدات التي يحتاجها فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل.

[1] خديجة مراحي، واقع التمويل البنوك التجارية للمشاريع الإستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية التنجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016-2017، ص 17-20.

تتمثل مصادر التمويل الغير مباشر في القروض والتسليفات.

3) مصادر التمويل الدّاخلية:

يقصد بالتمويل الدّاخلي قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها، وهي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة خلال السنة المالية وتشير الدّراسة إلى أن حوالي (40-60%) من حاجة المؤسسات الأموال التي يمكن توفيرها عن طريق المصادر الداخليّة الأمر الذي يدفعها إلى البحث عن المصادر الخارجية لتمويل النسبة المتبقية. [1]

ويتكون التمويل الدّاخلي من:

أ/الأرباح المحتجزة :تمثل الأرباح المحتجزة مصدرا داخليا هاما يستخدم لتمويل الاحتياطات المالية الطويلة الأجل للمنشأة، وتمثل الأرباح المحتجزة هذا الجزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به داخل المنشأة لغرض إعادة الاستمارة، وتعتبر الأرباح المحتجزة من أهم مصادر تمويل عمليات النمو والتوسع[2].

ب/الاهتلاكات : تمثل الاهتلاكات إثبات أو تدني قيمة الاستثمار بفعل الاستعمال أو التقادم حيث تسمح هذه العملية من إعادة تكوين الأموال المستثمرة وتحسب الاهتلاكات بكيفية تسمح بإعادة تكوين الأموال الموظفة خلال فترة زمنية محددة لكل نوع من الاستثمارات تعتبر العمر الانتاجي له، كما تحسب من حيث المبدأ اعتبار من تاريخ شراء الاستثمار أو تاريخ انجازه وفي كل سنة مالية وحتى في حالة غياب الأرباح.

ج/المؤونات المتخصصة :يمكن للمؤسسة عند الملاحظة احتمال حدوث في المستقبل أي تكاليف كانت سواء ذات طابع استثنائي أو المتعلقة بالاستغلال الجاري أن تشكل مخصصات) مؤونات (لمواجهة هذه التكاليف المحتملة.

د/الادخار الاحتياطي :يعرّف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات أو هو الفرق بين الدخل الجاري والاتفاق الجاري.

الادخار الاحتياطي يساهم في تمويل المشروعات الجديدة أو التوسع في أعماله، وذلك عن طريق إعفاء الجزء من الأرباح التي يعاد استثمارها(الأرباح الخاضعة للضريبة المخفضة).[1]

[1]- عدنان تايه، ياسين حاسب الخرشة،"أساسيات في الإدارة المالية"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، طبعة أولى،2007، ص137

[2]- محمد صالح الحناويو أخرون، "أساسيات الإدارة المالية"، دار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001، ص 350.

المطلب الثالث :التمويل البنكي وأنواعه

يمثل التمويل البنكي الشكل التقليدي والمعروف لتمويل المنشآت، حيث يبقى الجهاز البنكي الملجأ الأول للحصول على الموارد المالية، لذا تعتبر البنوك مصدرا أساسيا للأموال وذلك من خلال القروض التي يمنحها.

1) تعريف التمويل البنكي:

تعريف01: هو ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي أوهو مختلف القروض التي يقدّمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون في حاجة إليها إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة تمر بها".[2]

تعريف 02: " ثقة تمكن البنك من وضع مبلغ معين من النقود تحت يد عميله مقابل عائد يعكسه الاتفاق المبرم بينهما، يستخدم في غرض محدد لفترة زمنية محددة."[3]

تعريف03: "التمويل البنكي تلك الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدّين بتسديد هذه الأموال".

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي " :تزويد الفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدّين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة تعسر العميل أو عدم قدرته على السداد دون أن يتحمل البنك أي خسارة مالية."

2) أنواع التمويل البنكي:

يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية العاملة في إطار الاقتصاد القومي إلى عدّة أنواع وفق المعايير التالية:

أ/ التمويل البنكي بحسب الغرض منه :

و يمكن تقيم التمويل البنكي في اطار الائتمان الذي تمنحه البنوك تبعا للغرض منه الى:

---

[1]–عاشور كنوش،"المحاسبة العامة أصول و مبادئ وفق المخطط المحاسبي الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية، صبعة 2003، ص164–165

[2] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة و النشر، مصر 2008، ص 100.

[3]–شحاتة صلاح إبراهيم، ضوابط منح الإئتمان المصرفي من منظور قانوني مصرفي، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص24

- **التمويل البنكي الاستثماري:**

وهو عبارة عن مجموع الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية والتي تؤدي إلى زيادة الأموال المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر.

- **التمويل البنكي الاستغلالي:**

ويقصد بنشاطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي إقتناء مواد أولية دفع الأجور التأمين...

وتمويلها يكون بمنح قروض قصيرة عادة أقل من سنة وقد تصل إلى سنتين وتقوم به أساسا البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الانتاج العادية ومتطلبات الصندوق.

وهناك عدّة طرق تتبعها البنوك لتمويل هذه الأنشطة وفقا لطبيعة النشاط أن كان تجاري، صناعي، زراعي أو خدماتي أو الوضعية المالية للمؤسسة.

- **التمويل البنكي الاستهلاكي:**

وهو أوّل ما عرف من أنواع التمويل البنكي ويستخدم في على السلع، الاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها وأهم أنواعه الإئتمان الذي يحصل عليه الأفراد غالبا من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية مثل السيارات حيث غالبا ما يتحدد هذا الإئتمان بشكل البيع بالتقسيط.

ب/ التمويل البنكي بحسب مدّته:

حسب معيار العدّة يمكن تقسيم التمويل البنكي إلى:

- **التمويل البنكي قصير الأجل:**

ويقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها من سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المدّخرات اللازمة لإتمام العملية الانتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات الدورة الانتاجية.

- **التمويل البنكي متوسط الأجل:**

ويستعمل هذا التمويل البنكي في تمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطيّة تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين وتكون مدّته ما بين سنة وخمس سنوات.

- **التمويل البنكي طويل الأجل:**

وينشأ هذا التمويل من الطالب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الانتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى المشاريع الانتاجية تفوق مدّتها خمس سنوات.

ويعتبر التمويل البنكي طويل الأجل من أهم العناصر الأساسية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر عمليّة الوقاية من مخاطر هذا النوع من التمويل من أهم الاجراءات الاحترازية التي يتوجب على البنك أخذها بعين الاعتبار عند تقديم هذا النوع من التمويل.

ج /التمويل البنكي بحسب الضمان:

- **التمويل البنكي بضمان:**

يقدم البنك التمويل بشرط أن يقدم العميل ضمانا قبل منح هذا التمويل وعادة تكون المشروعات الحديثة أو الغير معروفة أو المحتملة بأعباء مالية كبيرة تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لسّد احتياجاتها وينقسم بدوره هذا النوع إلى:

–تمويل بنكي بضمان شخصي :والذي يقدمه البنك للعميل دون أن يقدم هذا الأخير أي ضمانات عينية بل يكتفي البنك هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدّين أي قائم على الثقة بالتعامل.

–تمويل البنكي بضمان عيني :وهو إئتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالا عينية ثابتة أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الائتمان، حيث يكون القرض بضمان عقارات بضائع، أوراق مالية...الخ.

- **التمويل البنكي بدون ضمان:**

وهو أشبه ما يكون بالتمويل البنكي بضمان شخصي ولكن يكتفي فيه بوعد المقترض بالدفع وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار عدّة معايير منها حالة العملاء الذين يعترضون من البنك بصفة منتظمة، والمركز الائتماني للعميل ومقدرته على الوفاء في وقت محدد.

د/التمويل البنكي المباشر والغير مباشر:

ينقسم التمويل البنكي حسب هذا المعيار الى:

- **التمويل البنكي المباشر:**

يعتبر هذا النوع من التمويل دعما مباشرا للمتعامل لتمويل حاجاته المختلفة، ويتضمن الحساب الجاري المدّين والقروض النقدية وخصم الأوراق التجارية.

- **التمويل البنكي غير المباشر:**

يقدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان البنك المتعامل لتنفيذ التزاماته المادية والذي يتمثل في عدم تقديم مبلغ مالي مباشر للتعامل وإنما التيسير له في تنفيذ أعماله، ويتضمن كلا من الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والبطاقات الائتمانية...

هـ / التمويل البنكي الدولي:

تعتبر البنوك التجارية قلب نظام التمويل الدولي، وهي تمارس دورا بارزا في تسهيل التجارة الدولية وتدعيم وتوسيع الشركات متعددة الجنسيات من خلال تمويل المعاملات الدولية، سواء الذي يتسم بالأجل الطويل أو بالأجل القصير وذلك من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن والأوراق التجارية الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية.

و/ التمويل البنكي بصيغة الائتمان الإيجاري:

ويعتبر التمويل الايجاري شكلا جديدا للإئتمان المصرفي وهو أحد أهم التطورات التي حدّثت في نشاط المصارف بل هو الذروة للتطور القانوني لصيغ الإئتمان التي حققت للشركات الأعمال في الحصول على المعدات والموجودات اللازمة دون أن تظطر إلى أداء كامل القيمة أو التكلفة، فالتمويل الايجاري يقتصر على أداء الايجار المستحق على الأصل الثابت عن كل فترة زمنية فهو بمثابة افتراض للأموال فالعميل لا يطالب منه دفع قيمة الأصل وإنما يقوم بتسديد المبالغ متفق عليها كإيجار كما هو محدد في العقد مع حق العمل بإمتلاك الأصل عند تسديد كامل المبلغ.

- تكلفة التمويل من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية: يحدد نمط حساب التكلفة من قبل البنك، حيث أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يستخدم في حسابه للأقساط المدفوعة سنويا و مبلغ الفائدة المصاحب لها، طريقة إستهلاك القروض على اقساط متساوية من الأصل فقط مع سداد الفائدة على الرصيد و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01) تكلفة تمويل مشروع من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الوحدة (دج)

البيان السنة	رصيد بداية السنة	القسط السنوي	رصيد نهاية السنة	مبلغ الفائدة
الأولى	1065683.98	213136.80	852547.18	6926.46
الثانية	852547.18	213136.80	639410.38	55415.57
الثالثة	639410.38	213136.80	426273.58	41561.68
الرابعة	426273.58	213136.80	213136.80	27707.78
الخامسة	213136.80	213136.80	000000000	13853.89

المصدر : جدول منجز بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية والريفية وكالة تيارت

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التكاليف المحملة من قبل البنك مساوية غلى مجموع المبالغ الفائدة المدفوعة سنويا و التي تقدر ب: 207808.38 دج.

المبحث الثاني :شروط وآليات التمويل

المطلب الأول :دور البنوك في التمويل

المؤسسات التمويلية هي تلك التي تقدم التمويل لمن يحتاجه ضمن شروط ومواصفات محددة وتقدم هذه المؤسسات برامج التمويل غالبا بهدف تحقيق الربح المتمثل بالفوائد والعمولات على القروض الممنوحة للجهة المستفيدة والتي تزيد عن المصروفات التشغيلية لمؤسسة التمويل، فيما يتقدم بعض المؤسسات الحكومية والأهلية برامج تمويلية غير هادفة إلى الربح تهدف بشكل أساسي لعدم قطاعات محدّدة، وإضافة إلى البنوك التجارية فإن العديد من المؤسسات المالية الأخرى تعمل في مجال التمويلي تؤثر بشكل واضح على النشاط الاقتصادي الائتماني من أهمها:

- المصارف المتخصصة
- المصارف الاستثمارية
- شركات التمويل المتخصصة
- شركات التأمين

- بيوت القبول
- وسطاء ماليون آخرون

وتكمن أهمية هذه المؤسسات بكونها مكملة لعمل البنوك التجارية من خلال تقديمها للتمويل طويل الأجل الذي تحجم عنه البنوك التجارية، كما تساهم هذه المؤسسات في تحقيق التنمية في مجالات اختصاصها، إضافة إلى لعب دور هام في النظام المالي للمجتمع والذي يتكون من شبكة الأسواق المالية والمؤسسات المالية والشركات والأفراد ورجال الأعمال والحكومة التي بدورها تقوم بتكوين هذا النظام وتنظم عملياته وتراقبه من خلال قوانين وأنظمة خاصة، حيث تعمل الحكومة على تنظيم عمليات هذه المؤسسات من منح القروض والاستثمارات والودائع وإدارة حقوق الملكية والتوسع الاقليمي، لأن هذه المؤسسات ذات علاقة بالرفاهية الاقتصادية وتدل على درجة مدى متانة اقتصاد الدولة إضافة إلى اهتمام الدولة بالحفاظ على أموال ومصالح الذين يودعون أموالهم لدى المؤسسات المالية عموما حيث تشكل هذه الودائع المصدر الأساسي للقروض وبرامج التمويل الذي تمنحه لطالبيه.

–لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية نظرا للتحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي حيث أخذت البنوك تطور من امكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة أولئك الذين يحتاجون إليها حيث تختلف أشكال هذه القروض من حيث طبيعتها وأهدافها ومدّتها وذلك حسب طبيعة موضوع التمويل والأشكال التي يأخذها.

يمكن تصنيف القروض التي يمكن للبنك منحها وفق معايير عديدة، ومقاييس متنوعة إلى صنفين أساسيين هما:

1/ قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستثمار.

2/ قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال.

حيث تأخذ نشاطات الاستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها، فتعرف نشاطات الاستغلال على أنّها كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة أي النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال والتي تتميّز بالتكرار المستمر أثناء عملية الانتاج.

تنقسم القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال بدورها لعدّة أنواع من بينها القروض الموسمية والتي تعتبر نوعا خاصا من القروض البنكية.

ينشأ هذا النوع من القروض البنكية عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، حيث أن الكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدّة على طول دورة الاستغلال بل أن دورة الانتاج أو دورة البيع موسمية.[1]

المطلب الثاني :شروط التمويل

يمكن تعريف سياسة الاقراض بأنها مجموعة القواعد والاجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصلات القروض، وتلك التي تحدد ضوابط منح القروض ومتابعتها وتحصيلها، وبناء على ذلك فإن سياسة الأقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الأقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الادارية، المعنية بنشاط الإقراض.

وتشمل سياسة الاقراض المكونات التالية[2]:

1)تحديد الحجم الاجمالي للقروض: ويقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل وكذلك اجمالي القروض التي يمكن أن يمنحها للعميل الواحد وعادة ما تتقيّد البنوك التجارية في هذا المجال بالتعليمات وكذا القواعد التي يضعها البنك المركزي.

2)تحديد المنطقة التي يخدمها ويتوقف حجم المنطقة التي يغطيها نشاط الاقراض في البنك وفقا لمجموعة من العوامل، وفي مقدمتها حجم الموارد المناخية والمنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة، فضلا عن طبيعة المناطق المختلفة وحاجة كل منها للقروض، ويضاف إلى ذلك مدى قدرة البنك على التحكم في إدارة هذه القروض والوقاية عليها.

3)تحديد أنواع القروض :يمدان تحديد أنواع القروض التي يمكن للبنك منحها، وترجع أهمية تحديد أنواع القروض الممنوحة إلى الارتباط المزدوج بين نوع القرض وطبيعة كل من نشاط المقترض ونشاط البنك، وهذا الأخير قد يكون مقيّدا كليا أو جزئيا بالقوانين السارية في الدولة، والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية، ومن ناحية فإن طبيعة مصادر الأموال في البنك وخاصة الودائع يمكن أن تتحكم في أنواع القروض التي يمكن منحها.

4)تحديد سلطات منح القروض :يتم وضع حدّ معيّن للمبالغ التي يكون لكل من المسؤولية عن الاقراض سلطة الموافقة عليها عند المستويات الادارية المختلفة، وفي هذا الصدد يمكن التفرقة بين نوعين من البنوك:

[1]– رشاد العصار، النقود و البنوك، دار صفاء للنشرو التوزيع، طبعة أولى، عمان، الأردن،2000 ص 75.

[2]- بنك الفلاحة و التنمية الريفية تيارت 2020.

أ) البنوك ذات الوحدة الواحدة : في هذا النوع من البنوك فإن الذي يباشر عملية الاقراض للعملاء هو الموظف المختص بالقروض، والذي يكون مقيّدا لحد معيّن بقيمة القرض التي لا يمكن تجاوزها والقروض التي تزيد عن هذا الحد يملك سلطة الموافقة عليها كبار الموظفين المعنيين بالاقراض، وذلك في حدود مبلغ معيّن أيضا وما يزيد عن ذلك تتولى لجنة القروض أمر البحث فيه.

ب) البنوك ذات الفروع :وفي هذا النوع من البنوك تتدرج سلطة منح القروض من رئيس مجلس الادارة إلى مدير الائتمان إلى مدير الفرع، أي وجود قدر من اللامركزية وبالتالي يكون لكل مدير فرع حدّ معين لمبلغ القرض الذي يمكن أن يوافق عليه، وما يزيد عن هذا الحد يرفع إلى المركز الرئيسي سواء كان المختص بالموافقة مدير عام للائتمان أو لجنة القروض، أو رئيس مجلس الادارة.

5) تحديد سعر الفائدة على القرض :يحظى تحديد سعر الفائدة على القرض بإحكام كبير، وتتأثر أسعار الفائدة بعوامل كثيرة منها :أسعار الفائدة السائدة في السوق، ودرجة المنافسة بين البنوك، وحجم الطلب على القروض.

6) تحديد استحقاق القرض :أي يقوم البنك بتحديد الآجال المختلفة لما يمكن أن يمنحه من قروض والتي قد تتراوح من ليلة واحدة إلى عدّة سنوات مع مراعاة أنه كلما زاد استحقاق القرض كلما زادت المخاطر المحيطة بسدادة، ووضع اطار استحقاق الفروض يعني تحديد ماهو المقصود بالأجل القصير والمتوسط والطويل، وهنا تختلف الآجال من بنك لآخر.

7) تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك :يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، والتي تتوقف عن الظروف المحيطة وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الأمان بالنسبة للأصول المقدمة للضمان، فبالنسبة للقروض الاستهلاكية، مثلا فإن البنك يحدّد صفات طالب القرض في أن يكون شاغلا لوظيفة لعدد معيّن من السنوات ولديه دخل ثابت، كما يكون منتظما في سداد القروض السابقة، وبالنسبة للبضائع يحدد البنك صفات البضائع المرهونة وأماكن وجودها وهامش الضمان المطلوب.

(8مجالات الاقراض غير المسموح بتمويلها :قد تتضمن سياسات الاقراض لدى بعض البنوك المجالات غير المسموح بتمويلها، بغض النظر عن ماهية هذه المجالات والحكمة الأساسية من وراء هذا المنح هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات، أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية فقد تقرر إدارة البنك منع الأقراض في مجالات صناعات متقدمة أو صناعات يحتمل تعرضها إلى أزمات أو في مجال صناعة الأسلحة أو السجائر.

9) متابعة القرض : ينبغي أن تشمل سياسة الاقراض تصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض، وذلك من خلال اتباع وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة بهدف اكتشاف مشاكل تحصيل القروض من العملاء خاصة وأن مشكلة

القروض المتعثرة تواجه كل تلك البنوك، ومما لاشك فيه أن وجود سياسة محددة ونظلم محكم لمراقبة القروض يخفف إلى درجة كبيرة من نسبة القروض المالكة، كما أنه يمكن اكتشاف القروض المتعثرة في وقت مبكر مما يسمح بمعالجة الوضع قبل استفحاله.

وبالنسبة للشروط التمويل الادارية من ناحية ملف القرض الاستثماري نجده:

أ) الوثائق القانونية الادارية:

-توكيل للشركاء بموجبة تمنح صلاحيات التسيير وإدارة المشروع الاستثماري للشخص المؤهل.

-نسخة مصادق عليها للسجل التجاري أو أي وثيقة مشابهة له.

-نسخة مصادق عليها بالتصريح بالاستثمار، ممنوحة من طرف وكالة دعم وترقية الاستثمارات

-نسخة لرخصة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

ب) وثائق محاسبية وضريبية:

-الميزانية النهائية وجدول حسابات النتائج مع الملاحق للسنوات الأخيرة

-ميزانية جدول الحسابات التقديرية ل 5 سنوات.

-وثيقة ضريبية أو شبه ضريبية حالية أقل من 3 أشهر.

ج) الوثائق الاقتصادية والمالية:

-دراسة تقنية اقتصادية للمشروع

-الفاتورة الشكلية أو العقود التجارية الحالية

-تقدير حالة وصفية وتنبؤية للأعمال المحققة

-اظهار النفقات المسجلة خلال هذا المشروع

-شرح تفصيلي وتقديري لأعمال الهندسة المدنية والبيانات من طرف مكتب هندسة معمارية.

د) الوثائق التقنية:

-رخصة البناء

-المخطط المعياري وأشكال الهياكل

-دراسة جيولوجية للموقع المتواجد فيه الاستثمار

-دراسة تحليلية لنوعية الاحتياطات وهذا بالنسبة للمشاريع الانتاجية ومواد البناء...الخ

المطلب الثالث :أهداف التمويل

إن أهداف المؤسسات التمويلية ذات أبعاد متعددة، فمنها ما يسعى للحصول على أكبر حصة من المدّخرات في السوق المحلي وتوظيفها في القروض والاستثمارات، فيما يتبنى البعض الآخر أهدافا أساسية تتمثل في النمو وخدمة قطاعات محددة، وتبني الاتجاه الأول سياسات هجومية تسعى إلى تعظيم الثروة للمساهمين وتعظيم الربح.

ومعظم المؤسسات التمويلية والمالية بشكل عام في شركات أعمال تنظم وتدار بهدف تحقيق عدد من الأهداف مثل تعظيم الربح، وبهذا الخصوص فإن هذه المؤسسات تتماثل في عدد من الخصائص مع المنظمات الأعمال الأخرى، وفي حقيقة الأمر فإن العمليات الخاصة بالمؤسسات المالية أكثر تعقيدا من منظمات الأعمال الأخرى.

ولكي تستطيع المؤسسات المالية تقديم الخدمات والحصول على عائد مرضي في بيئة منافسة فعليها استخدام مواردها بكفاءة حيث تصل إلى الحجم الأمثل للإنتاج من الخدمات وبأقل تكلفة ممكنة وخاصة مانراه مناسبا لجمع الأموال من المودعين بأكبر حجم وبأقل تكلفة أما المرحلة الثانية فهي استخدام الأموال وهي مختلفة عن المرحلة السابقة حيث تبحث فيها عن التشكيل الأمثل للقروض والأصول الأخرى بحيث تصل إلى أكبر عائد ممكن داخل نطاق النظام الأساسي المؤسسة وأهدافها.

إن المؤسسات والدول والمنظمات التابعة لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية فهي تلجأ عند الحاجة مصادر خارجية لسّد حاجاتها من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات من المنطق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:

-تسريح الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

-يساعد على انجاز مشاريع معطلة واخرى جديدة والتي يزيد بها الدخل الوطني

-يساهم في تحقيق رغبة المؤسسة عن أجل اقتناء أو استبدال المعدات

-يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي

-المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الافلاس والتصفية.

-توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عنها:

- تحقيق الأهداف المسّطرة من طرف الدولة
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد
- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى التقليل من البطالة
- استغلال الموارد المالية المجمدة
- القيام بمشاريع جديدة
- تشغيل الموارد المالية إلى الرفع من الانتاج والانتاجية، وهذا يساعد على التحكم في التضخم
- تلبي حاجات أصحاب العجز المالي.

المبحث الثالث :المشاريع الاستثمارية

المطلب الأول :ماهية المشاريع الاسلامية

يعتبر الاستثمار أحد المكونات الرئيسية التي تدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الدّخل القومي والفردي والناتج القومي وما يحققه من مناصب شغل، وكذا تنمية الثروات المتاحة من أجل اشباع الحاجات المختلفة ومواكبة العصر لما جاء معه من تقدم وتطور تكنولوجي، كونه الآلية الفعالة في تقدم اقتصاد أي بلد.

قبل أن نتطرق إلى المشاريع الاستثمارية وأنواعها وأهدافها كان لابد أن نتعرض إلى الاستثمار بصفة عامة ثم ندخل في المشاريع الاستثمارية.

1) تعريف الاستثمار:

التعريف الأول :الاستثمار هو توظيف العمال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح أو العمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل غير مادي[1].

[1]- طاهر حردان، سياسات الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة أولى، 2013، ص 13.

التعريف الثاني :الاستثمار هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معيّنة ولفترة معيّنة من الزمن قد تطول أو تقتصر ورباطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن:

-القيمة المالية لتلك الأموال التي تخلي عنها في سبيل الوصول على ذلك الأصل أو الأصول.

-النقص المتوقع في القوة الشرائية لتلك الأموال بفعل التضخم.

-المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها[1].

مفهوم الاستثمار:

تختلف مفاهيم الاستثمار باختلاف مجالاته.

أ) المفهوم الاقتصادي :الاستثمار عبارة عن القرار الذي من خلاله يمكن لفرد أو مؤسسة القيام بتخصيص موارده الخاصة أو أموال مقترضة لزيادة مخزونه من سلع الانتاج.

ب) المفهوم المحاسبي :الاستثمار عبارة عن عملية تتضمن الحصول على عوامل جديدة سواء كانت انتاجية أو غير انتاجية، لغرض استغلال مؤسسة أو الزيادة في القدرة الانتاجية وإما للحصول على دخل أو استهلاكه.

ج) المفهوم المالي :الاستثمار يعني للمؤسسة :القيام بتسديد مبلغ من المال اليوم، مع أمل تحصيل فيما بعد على عدة دورات مبلغ أكبر من أجل زيادة قيمة المؤسسة، بما فيها ذمة الممتلكين (أصحاب المؤسسة).

د) المفهوم الاستراتيجي :يجب على الاستثمار أن يحسن الوضعية التنافسية للمؤسسة يحقق زيادة مستمرة في قيمتها[2].

2) مفهوم المشاريع الاستثمارية:

التعريف الأول :يقصد بالمشروع الاستثماري مقترح لتخصيص موارد مالية وبشرية معينة لإنشاء طاقة انتاجية أو استكمال طاقة انتاجية قائمة، أو إجلال وتجدد طاقة انتاجية حاليا وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على مستوى المستثمر الخاص، أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار أو على مستوى المجتمع ككل[1].

[1]- مروان شموط، أسس الإستثمار، الشركة العربية، المتحدة للتسويق و التوريدات، 2008.

[2]- جمعي إبراهيم، عادل ياسين، دور البنوك التجارية في منح قروض الإستثمار، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2004،ص 23-24.

التعريف الثاني :كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه ويديره فقط منظم يعمل على التأليف أو المزج بين عناصر الانتاج ويوجهها للإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معيّنة.

ويفهم من هذا أن هناك عناصر يتكون منها تعريف المشروع الاستثماري:

أ) النشاط الاستثماري :ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات[2].

ب) المنظم :الذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الانتاج.

ج) السوق وخصائصه :الذي يتم تصريف الانتاج فيه ولابدّ أن يكون للمشروع الاستثماري إلى على منتجاته.

د) الريح أو العائد على الاستثمار :كهدف مسطر ولا مانع من وجود أهداف أخرى وبالتالي يشمل العائد المادي والاجتماعي.

ه)الاستقلالية النسبية للمشروع الاستثماري :يتمتع المشروع بشخصية معنوية.

و) المخاطرة :حيث هناك دائما درجة معيّنة من المخاطرة توجد عند اختيار أي مشروع استثماري، حيث يتحمل المشروع الربح، الخسارة الناتجة عن نشاطه[3].

المطلب الثاني :أنواع المشاريع الاستثمارية[4]

يمكن تصنيف المشروعات الاستثمارية من وجهات نظرة متعددة لعل أبرزها تقسيم المشروعات حسب أثرها على طاقة المنشأة، أو حسب علاقات الارتباط الاقتصادي فيما بين بعضها البعض.

1) تصنيف المشروعات الاستثمارية حسب تأثيرها على طاقة المنشأة:

أ) مشروعات استثمارية جديدة :وذلك في حالة الرغبة في ممارسة نشاط استثماري لم يسبق ممارسته من قبل، أو في حالة الرغبة في التغلغل في أسواق جديدة محلية أو أجنبية في ذلك النشاط أو الخدمة التي ينتجها المشرع القائم.

---

[1]– محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الإستثمارية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث و دراسات، الطبعة الاولى، 2007،ص6.

[2]–عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الإقتصادية، لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص 19،21.

[3]–عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص20.

[4]– أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الإستثمارية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 7–10.

ب) مشروعات التوسع الاستثماري :وهي تتميز عن المشروعات الجديدة، في أنها تمثل امتدادا صناعيا أو خدميا لمنشأة قائمة كإضافة مصنع ينتج نفس المنتوج الذي تنتجه المصانع القائمة للمستثمر.

ج) مشروعات التطوير التكنولوجي :حيث تهدف إلى تحسين اقتصاديات التشغيل مثل مشروعات احلال الطرق اليدوية للانتهاج المستخدمة من منشأة ما قائمة، أو مشروعات تغيير خلطات المنتجات أو تغيير خامات الانتاج أفضل منها.

2) **تصنيفات حسب علاقة الارتباط الاقتصادي بسبب المشروعات الاستثمارية:**

فالمشروع الاستثماري غير المرتبط من الناحية الاقتصادية بمشروع آخر يجب أن يتوفر فيه شرطين:

أ) إذا كان من الممكن بتنفيذ ذلك المشروع بغض النظر عن تنفيذ أو عدم تنفيذ المشروع الآخر فمثلا : نشأة قطعة الأرض وتزيد المفاضلة بين إقامة استراحة للعاملين أو بناء معمل للأبحاث:
هنا يكون من المستحيل ختما تنفيذ المشروعين معا في نفس الوقت على قطعة الأرض الواحدة ولذلك فهنا غير مستقلين فنيا.

ب) إذا كانت الفوائد المتوقعة من ذلك المشروع لا تتأثر بقيمة قبول أو رفض المشروع الاستثماري الآخر، فإذا لم يتوافر هذين الشرطين في المشروعين الاستثماريين فهما غير مستقلين اقتصاديا، بمعنى أحدهما مرتبط بالآخر وعلاقة التبعية التي يمكن أن توجد بين مشروعين يمكن أن تأخذ عدة صور مختلفة هي:

ج) أن يكون المشرع مكملا لمشرع آخر :وذلك إذا كان تنفيذ المشروع الاستثماري سوف يترتب عليه زيادة المنافع المتوقعة من المشروع الآخر عن طريق زيادة ايراداته أو تخفيض التكاليف.

د) أن يكون المشروع الاستثماري ضروريا وحتميا لتنفيذ المشروع الاستثماري الآخر :وذلك إذا كانت من المستحيل فنيل تنفيذ المشروع الأول بدون المشروع الآخر، وإن كان هذا أحد المشروعات لن تظهر فوائد إلا إذا نفذ معه المشروع الآخر، بعبارة أخرى أن قبول أحد المشروعات يعتمد على القبول المسبق لمشروع آخر فقبول المشروع الآخر مشروط بقبول المشروع الأول.

ه) أن يكون المشروع الاستثماري متنافسا ماليا مع مشروع آخر :ويكون ذلك إذا كان أحد المشروعات الاستثمارين منافسا للمشروع الاستثماري الأخر، وذلك يحدث في الوقت الذي فيه يكون تنفيذ أحد المشروعات سوف يترتب عليه نقص المنافع المتوقعة من المشروع الآخر.

و) أن يكون المشروع الاستثماري منافيا ومانعا لمشروع آخر :ويكون ذلك عند قبول أحد المشروعات الاستثمارية سوف يترتب عليه إخفاء الفوائد المتوقعة عن المشروع الآخر واستحالة تنفيذ المشروع الأول من الناحية الفنية.[1]

كما يوجد هناك تقسيمات أخرى للمشاريع الاستثمارية يمكن إدراجها كالآتي:

- المشروعات الاستثمارية حسب الملكية :وقد قسمت إلى:

أ) المشروعات الاستثمارية الخاصة :وهي المشروعات التي يمتلكها القطاع الخاص وبالتالي تعود الخسارة والربح إلى مالكيها.

ب) المشروعات الاستثمارية العامة :هي المشروعات التي تعود ملكيتها للدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع، ومن هنا فإن الهدف من المشاريع العامة هو تحقيق الأهداف العامة الاقتصادية وتعظيم المنفعة العامة.

ج) المشروعات الاستثمارية المختلطة أو المشتركة :وتعود ملكية هذه المشروعات إلى القطاع العام(الدولة) من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل المشروعات مثل مشروع السكك الحديدية ومشروع استصلاح الأراضي الزراعية وغيرها التي يتطلب مخاطرة كبيرة وأموال طائلة.

- المشروعات الاستثمارية حسب الحجم:

أ) المشروعات صغيرة الحجم :وتتميز بما يلي

-تعتمد على تكنولوجيا بسيطة

-تحتاج لرأس مال صغير فإن طريقة التمويل بسيطة وبالتالي من الممكن أن تمول عن صاحب المشروع.

-لا تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة

-مخاطرها صغيرة نسبيا.

ب) المشروعات كبيرة الحجم، وتتميز بما يلي:

-تعتمد على تكنولوجيا معقدة

-تعطي انتاجا بعد فترة طويلة نسبيا

[1]-الأمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق الذكر، ص8-10

-تحتاج لرأس مال كبير لذلك فإن طريقة التمويل أكثر تعقيدا

-تحتاج إلى التمركز في مناطق محددة مثل المناطق الصناعية

- **المشاريع الاستثمارية حسب النشاط القائم:**

أ) مشروعات القطاع الأولي :تشمل المشروعات في هذا القطاع مشروعات استغلال الأراضي الزراعية أو استصلاح الأراضي، إضافة إلى استغلال مساقط المياه وإنشاء قنوات الري وبناء السدود

ب) مشروعات القطاع الصناعي :تشمل مشروعات القطاع الصناعي ومختلف المشاريع المنتجة للسلع سواء كانت صناعات خفيفة أو الصناعات الثقيلة

ج) مشروعات قطاع الخدمات :ويشمل هذا القسم مشروعات خدمات السياحة والطرق ومشروعات التعليم والصحة والطاقة...

المطلب الثالث :أهداف المشاريع الاستثمارية

يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه نقطة الانطلاق والبداية عند اعداد الدّراسات الجدوى للمشروع الاستثماري، ويتوقف الهدف من المشروع الاستثماري على نمط الملكين سواء خاصة أو عامة.

1) ويمثل تحقيق أقصى ربح ، الهدف الرئيسي للمشروع الاستثماري الخاص، إضافة إلى أهداف أخرى أهمها:

-تحقيق أقصى قدر ممكن من الايرادات

-الحصول على شهرة كبيرة في الأسواق

-زيادة الايرادات ومن ثم تذهب الأرباح في المستقبل

-تحقيق أهداف المديرين الخاصة الذين ترتبط مصالحهم برقم المبيعات

-مراعاة الاحتفاظ بسيولة مناسبة وموقف مالي سليم

2) أما المشروع العام فيهدف إلى تقديم المنفعة العامة والتي قد تتمثل في تقديم خدمة بتكلفتها أو بأكثر أو أقل ولا مانع في تحقيق أرباح وأهم الأهداف التي تنشأ من أجلها المشروعات العامة ما يلي:

-انشاء مشروعات مرتبطة بالأمن القومي للدولة مثل الصناعات العسكرية أو الاعتبارات تمس الاقتصاد القومي مثل إنشاء مصافي النفط أو أساطيل بحرية لنقله أو إنشاء مشروعات الصناعات الثقيلة التي تشكل أحد أسس التنمية.

-إنشاء مشروعات لأغراض اجتماعية بحتة مثل مشروعات المخابر ومصانع الأدوية، وغيرها من المشروعات التي تقوم ببيع منتجاتها بأقل تكلفة.

-إنشاء مشروعات انتاجية للحصول على الموارد المالية لتغطية نفقاتها بدلا من اللجوء لغرض ضرائب جديدة.

-إنشاء مشروعات النفع العام لتقديم خدمات أساسية كالنقل والمواصلات والكهرباء.

-تحقيق التوازن الجغرافي في دعم خطط التنمية بالدولة.

-درجة الترابط بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالدولة سواء كانت الأوزان النسبية المرتفعة أو المنخفضة.

-دعم المركز التنافسي للصناعة المحلية عن طريق زيادة نسبة المكون المحلي في المنتجات المترتبة على المشروعات الاستثمارية الجديدة.

-امتصاص جزء من البطالة المتزايدة.

-توفير العملات الأجنبية اللازمة لدعم الاقتصاد القومي[1].

خلاصة الفصل

نستخلص مما سبق أن البنوك تحتل أعلى مكانة في الهرم الاقتصادي للدور الذي تلعبه في توفير الظروف الملائمة للاستثمار الذي يعتبر القطر الرئيسي الذي تهدف أي دولة لتحقيقه.

يعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم الانشغالات الاقتصادية للدولة حيث يساهم في بلوغ الأهداف وتحقيق التوازن المالي والتطور الاقتصادي.

كما أن عملية تمويل المشاريع الاستثمارية من أهم الوظائف التي يوفرها ويضمنها البنك وتعتمد هذه العملية على الطرق التقليدية وأخرى مبتكرة للتطور التكنولوجي فإن التمويل عن طريق البنوك يعتبر بمثابة الشرط الأساسي والهام في تحقيق أغلب المشاريع الاستثمارية للدولة.

[1]-محمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سابق الذكر، ص9.

الفصل الثاني:

تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية بولاية تيارت

(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تيارت)

(وكالة 554B)

تمهيد

المبحث الأول : دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيارت في تمويل المشاريع الإستثمارية الفلاحية

المطلب الأول : التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية (النشأة–الهيكل التنظيمي)

المطلب الثاني: واقع إجراءات تمويل المشاريع الفلاحية

المطلب الثالث: عراقيل التمويل لولاية تيارت في بنك الفلاحة

المبحث الثاني : أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر

المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

المطلب الثاني : أهم الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي بالجزائر

المطلب الثالث : دور القروض في النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الثالث : واقع و أفاق تحسين التمويل في القطاع الفلاحي

المطلب الأول : تحديد النشاطات الفلاحية الاستراتيجية (الحبوب)

المطلب الثاني : الحد من الاستيراد و تقليص الفاتورة الغذائية

المطلب الثالث : تصور استراتجية اكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الاساسية

خلاصة الفصل

تمهيد :

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع دور البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية، سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع لذلك قمنا بدراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيارت من أجل الوقوف على كيفية تمويل مشروع استثماري فلاحي.

نظرا لأهمية التحويل و منح القروض المختلفة للنهوض بالقطاع الفلاحي على المستوى الوطني و المحلي و معالجة مختلف مراحل و آليات الاستفادة من هذه القروض و الشروط الواجب توفرها لدى الفلاح من آجل الحصول عليها كما سنتطرق كذلك في هذا الفصل إلى تبيان الدور المهم المنوط ببنك التنمية و الفلاحة الريفية في مجال التمويل الفلاحي و المرافقة الميدانية لتجسيد مختلف المشاريع الفلاحية و متتابعة جدواها الاقتصادية.

الفصل الثاني : تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تيارت)

في اطار توطيد التكامل بين النظري و التطبيقي و باعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات سنقوم بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة تيارت (501) يعد من أهم البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي و الخارجي ومن خلال نشاطاته الأساسية و التي من بينها تمويل المشاريع الاستثمارية سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ,أهم أهدافه و المهام الموكلة اليه ,كما سنعرج الى أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر و واقع وآفاق تحسين التمويل في القطاع الفلاحي

المبحث الاول : دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية

المطلب الاول : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (النشأة _ الهيكل التنظيمي)

تعتبر البنوك من الإطارات الهامة في الدولة، إذ هي بمثابة همزة وصل بين المتعاملين وبين مكاتب الدولة فالبنك يجعل الإنسان في راحة تامة واثقا من أوراقه و مطمئنا على أمواله، ومن بين هذه البنوك هو بنك

الفلاحة والتنمية الريفية الذي سنتطرق إليه في المطلب التالي :

1) نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR[1]

من خلال هذا المطلب سنتعرف على بنك الفلاحة التنمية الريفية وكذلك مراحل نشأته.

[1] – معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة تيارت

أ) نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR :

أنشأ بنك الفلاحة التنمية الريفية بموجب مرسوم 106/82 بتاريخ 13 مارس1982 ، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988 عدل وتمم بقانون 01/88 الذي حدد نهائيا بتاريخ 12جانفي1988 ، حيث تم وضع طرق العمل وإجراءات التمويل فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 19 فيفري 1989 لدى مكتب التوثيق " ميندا سان " موثق الجزائر العاصمة، جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

يقدر رقم أعماله اليوم ب 33.000.000.000 دج، وفي بداية المشوار كان يتكون من140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وأصبحت اليوم مكونة من 39 مديرية و 300 وكالة موزعة على المستوى الوطني ويغل بنك BADR حوالي 7000 عامل بين إطار موظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية.

ب) مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR[1]

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاثة مراحل رئيسية وهي:

- **المرحلة الأولى :(1982-1990) :**

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق فتح وكالات مصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

- **المرحلة الثانية:(1991-1999) :**

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغى من خلاله التخصص القطاعي للبنوك توسع نشاط بنك الفلاحة التنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم واستخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، فقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- 1991تم الانخراط في نظام سويفت "SWIFT" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.
- 1992 تم وضع نظام SYBU الذي يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة تيارت

Teletraitementإلى جانب تعميم الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية .

- 1993 الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية.
- 1994بدأ العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.
- 1996 إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.
- 1998 بدأ العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك.CIB

المرحلة الثالثة[1](2004-2000) :

وشملت هذه المرحلة ما يلي:

سنة2000 : القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل مصرفي.

- سنة2001 : سعيا منه لإعادة تقييم موارده، قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها والعمل على زيادة مدة مختلف العمليات المصرفية اتجاه الزبائن إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس Banque L'assister مع خدمات مشخصة.
- سنة 2002 : تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس، وسمي بهذا الاسم لأنه يتم فيه استقبال الزبون مكان بالجلوس في مريح حيث يواجه مباشرة موظف البنك، وهكذا يكون قد تخلص من التنظيم الذي يعتمد على شبابيك التي كثيرا ما تجعل العلاقة بين البنك والزبون في حالة توتر .

و مع الخدمة المشخصة التي توفر إمكانية فحص الزبون لحسابه الشخصي عن بعد، أي خدمة النفس في البنك وهذا على مستوى جميع الوكالات بالبنك.

- سنة 2004 : كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك، الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة تيارت

سرعة تنفيذ العمليات المصرفية، تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنكBADR في وقت وجيز وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسؤولي بنك BADR خلال 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.

ج) تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفيBADR :[1]

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جميع الموارد المالية الفائضة على حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم بحاجة إلى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه، وقد وسعت من مجال نشاطها ليشمل جميعا القطاعات الاقتصادية.

2) مبادئ، أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل في العناصر التالية:

أ) المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

•مبدأ الاستغلال:

يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله، حيث يقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

•مبدأ القرض والمخاطرة:

بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين لديه الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي

[1]–معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة تيارت

ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

- **مبدأ السيولة :**

يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

- **مبدأ الخزينة:**

يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

- **مبدأ الأمن:**

وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا، فالبنك كجهاز أمن مطالب وملزم بالمراقبة الصارمة.

ب) أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR :[1]

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أن يلعب دور أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم .

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل باقي البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة، يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار مصرفية كبيرة وشاملة، يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية

[1]– معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة تيارت، 2023.

للجزائر، وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد والزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي، ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع الزبائن.
- الحصول على أكبر حصة سوقية.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في مرحلة جديدة تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية حيث قام البنك بمجموعة من الإجراءات كالآتي:

- توفير شبكات جديدة ووضع وسائل نقدية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية.
- بذل القائمون على البنك لمجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وتجديد تكوينهم.
- ترقية الاتصال داخل وخارج البنك مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك لتتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.
- سعي البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن، وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم.
- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

ج) مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR :[1]

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض الصرف والصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- المشاركة في تجميع الادخارات.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما تعلق بها.
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة.
- تنمية موارد استخدامات البنك عن طريق ترقية عملتي الادخار والاستثمار.
- تطوير شبكته ومعاملاته التقنية.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة
- بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

[1]– معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة تيارت،2023.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة بوضع مخطط استراتيجي، شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلخصت أهم محاوره في :

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- عصرنة البنك (تقوية تنافسية)
- احترافية العاملين.
- تحسين العلاقات مع مختلف الأطراف[1].

3) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يخضع البنك لنظامين:

- **المركزي** : والذي تمثله المديرية المركزية الموجودة تحت إدارة رئيس مدير عام بمساعدة مديريين مركزيين بالإضافة

إلى أقسام تضم كل منها عدة مديريات تحت سلطة رئيس قسم مهمتها الإشراف على مختلف العمليات البنكية.

- **اللامركزي** : يتمثل في فروع البنك الممتدة عبر التراب الوطني حيث تقوم بالإشراف والعمل على التسيير الحسن للوكالة عبر النطاق المحدود لها، أو الوكالات فهي الخلية القاعدية لنشاطات البنك.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة تيارت، 2023.

الشكل رقم (1) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية(المديرية العامة)

المديرية عامة.

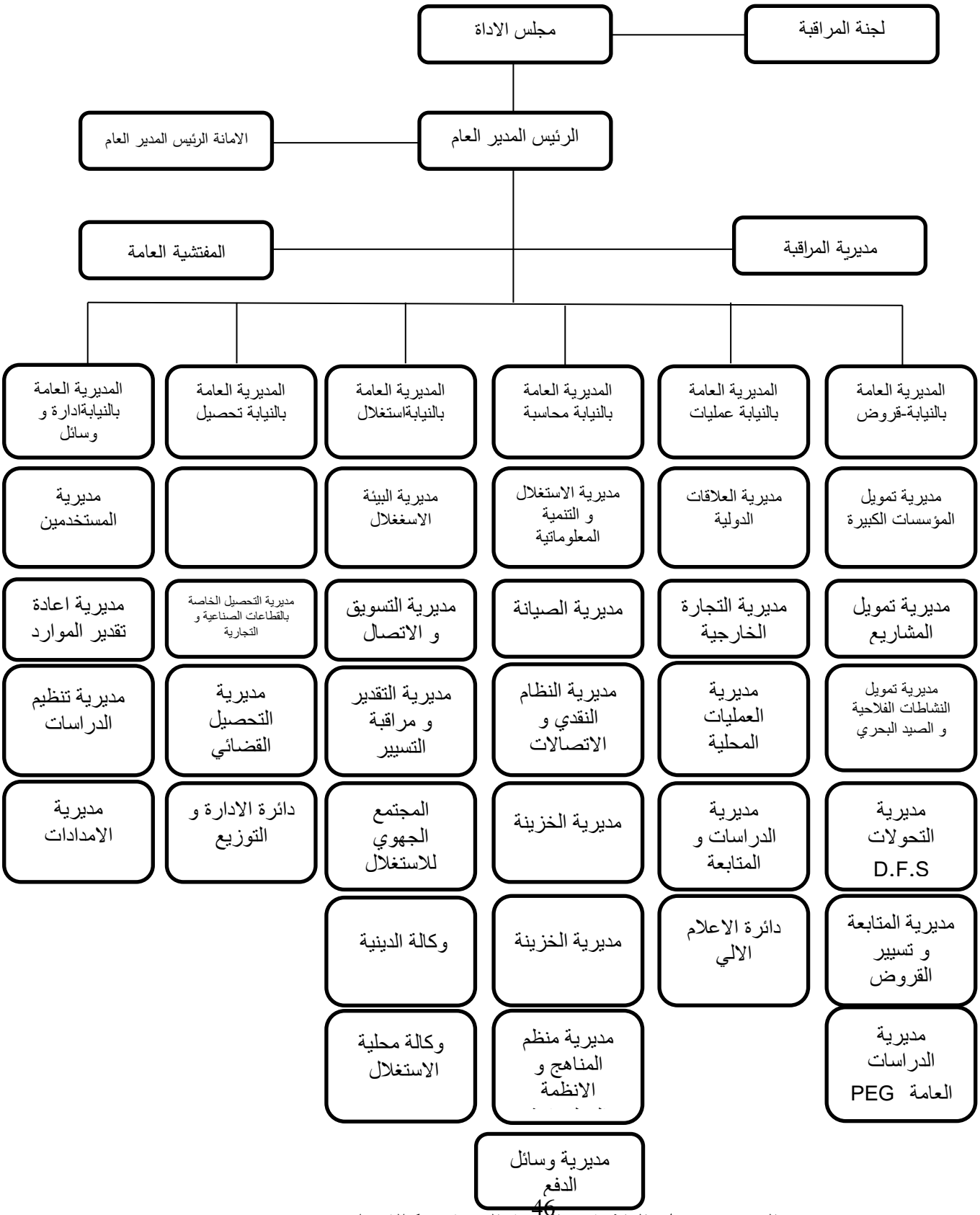

-المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة تيارت

4) تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة تيارت– (B 554)

أ) نشأتها:

أنشأت وكالة تيارت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 106 الصادر ب 1982/03/13 والمتمثلة في BADR على مستوى تيارت كونها وكالة رئيسية للفرع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتتفرع من الوكالة الى 11 وكالة محلية أخرى عبر تراب الولاية و هي :

تيارت، السوقر، رحوية، فرندة، تيسمسيلت، مهدية، قصر الشلالة، ثنية الحد، تخمارت، مدريسة، لرجام، ومن بين مهامها:

- القيام بالعمليات البنكية التي يطلبها الزبائن.
- منح القروض والضمانات المطلوبة، وضمان متابعة تحقيقها خاصة في المجال الفلاحي و الريفي.
- تحصيل أكبر عدد من الودائع.
- السهر على تكوين الموظفين.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت –

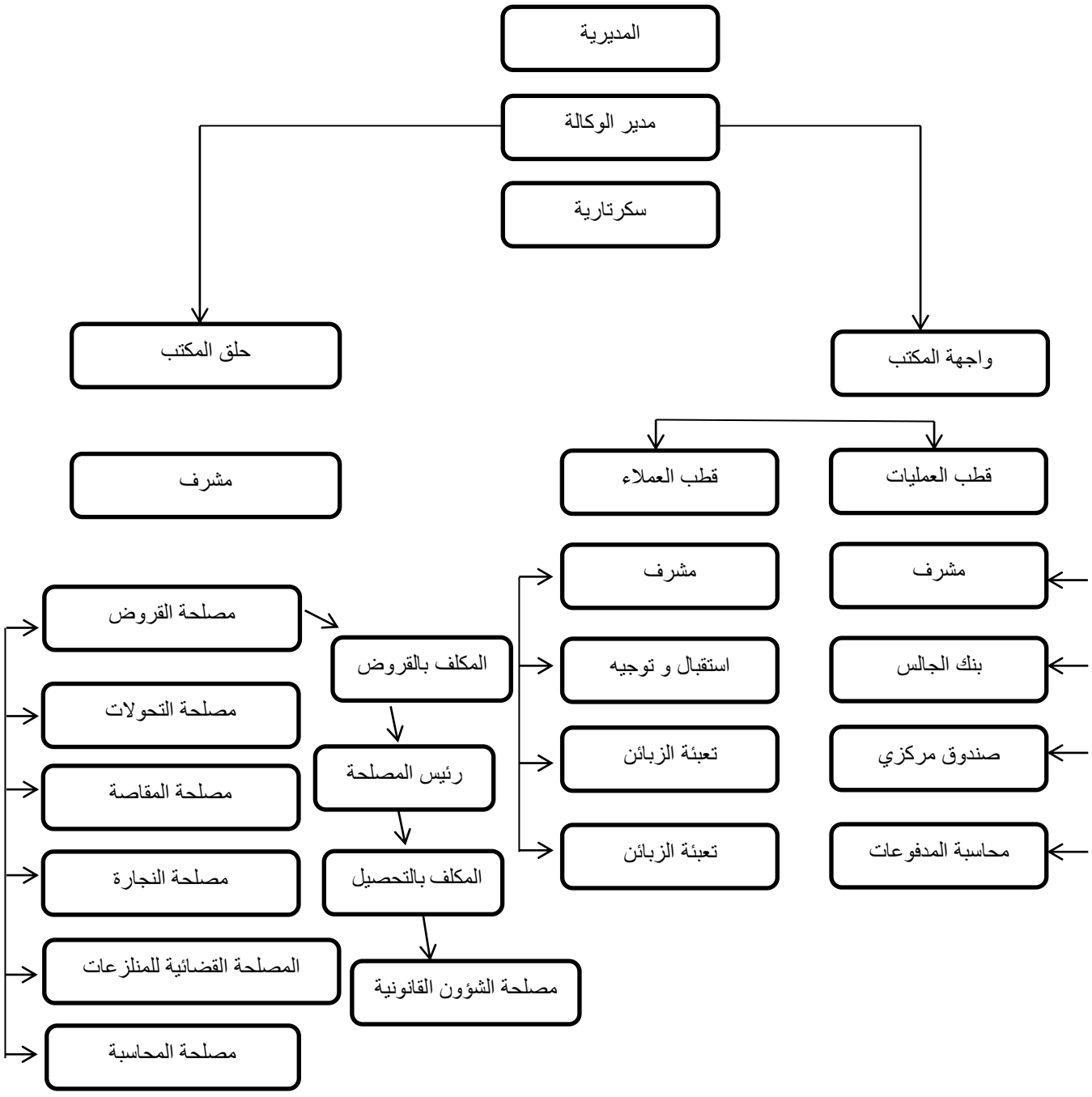

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية تيارت 2023

5) الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة تيارت –

إن من أهم الخدمات التي تميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن باقي البنوك وتكسبه الميزة التنافسية وتجعله في مقدمة البنوك وأكثر البنوك من حيث عدد الزبائن والمتعاملين في كونه يقدم عدة قروض بدون فوائد ومن أهم هذه القروض نجد:

أ) القرض الايجاري:

يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأخير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة المؤسسة مستعملة على الايجار امكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على اقساط يتفق بشأنها ثمن الايجار.

ومن خصائص القرض الإيجاري نذكر ما يلي:

إن المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل والتي تسمى المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة وإنما تقوم بالدفع على أقساط تسمى ثمن الايجار، وتتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافا إليها التي تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله.

إن ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة وليس للمؤسسة المستأجرة، وتستفيد هذه الأخيرة من حق الاستعمال فقط وتبعا لذلك تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية ومالية، بينما تكون مساهمة المؤسسة إدارية واقتصادية.

في نهاية العقد تتاح لمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات إما أن تطلب تجديد عقد الايجار وفق شروط يتفق مجددا وتستفيد بالتالي بفترة أخرى من حق استعمال هذا الأصل دون أن تكسب ملكية .اما ان تشتري نهائيا هذا الاصل للقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد وفي هذه الحالة تنقل الملكية القانونية للأصل للمؤسسة المستأجرة إضافة إلى حق الاستعمال وهذا هو الخيار الأخير أن تمتنع عن تحديد العقد وتمتنع أيضا عن شراء الأصل وتنهي بذلك العلاقة القائمة بينهما وتقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة .تقيم عملية القرض الإيجاري علاقة بين ثلاثة أطراف هي المؤسسة المؤجرة والمؤسسة المستأجرة بإختيار الأصل الذي ترغب فيه لدى المؤسسة الموردة، وتقوم المؤسسة المؤجرة بإجراءات شراء هذا الأصل من المؤسسة الموردة ودفعه ثمنه بالكامل. ثم تقديمه إلى المؤسسة المستأجرة على سبيل الايجار طبعا.

ب) قرض التحدي:

هو قرض استثماري بالدرجة الأولى وهو قطعة أرض مجانا بالإضافة الى قرض ,وهو قرض موجه أساسا إلى:

- تمويل إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتجهيزها وعصرنتها.
- تعزيز قدرات إنتاج المستثمرات الموجودة.
- تعزيز قدرات الغير مثمنة بما فيه الكفاية.

يمنح هذا القرض بدون فوائد خلال السنوات الثلاث الاولى وفي حالة عدم سداد القرض في أجل ثلاث سنوات سيتم إعادة جدولة نسب الفوائد بحيث إبتداءا من السنة الرابعة والى غاية السنة الخامسة تصبح نسب الفوائد 1 ترتفع هذه النسبة إلى 3% من السنة السادسة إلى السنة السابعة ,بعد هذه الفترة يأخذ المستفيد على عاتقه نسبة الفائدة بكاملها.

كما أن هذا القرض لا يمنح الا للمشاريع التي يوافق عليها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في إطار استصلاح الاراضي الفلاحية ويجب على المستثمرين تقديم دفتر أعباء موافق عليه من طرف الديوان وعقد ملكية أو تنازل.

ج) القرض الرفيق:

هو قرض موسمي موجه للاستغلال تعرفنا عليه من خلال الفصل السابق بشكل نظري وسنتعرف عليه أكثر في ميدان العمل داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت من خلال هذا الفصل.

المطلب الثاني : واقع الإجراءات تمويل المشاريع الفلاحية:[1]

1) الفحص الأولي لطلب القرض : يقوم البنك بدراسة طلب العميل تحديد مدى صلاحياته المبدئية وفقا لسياسة الاقراض في البنك، و خاصة من حيث غرض القرض و أجل الاستحقاق المبدئية و أسلوب السداد، و يساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك و التي تبرز شخصيته و قدرته بوجه عام، و في ضوء هذه الأمور يمكن إتخاذ قرار مبدئي بالإستمرار في استكمال الطلب، أو الإعتذار عن قبوله على توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه .

[1] – معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة تيارت، 2023.

2) التحليل الائتماني للقرض :و يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية، من حيث شخصيته، سمعته و قدرته على سداد القروض بناءا على المعاملات السابقة بالبنك، و مدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المؤسسة.

3) التفاوض مع المفترض :بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها، و التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض، و الغرض الذي يستخدم فيه كيفية صرفه و طريقة سداده و مصادر السداد و الضمانات المطلوبة، و سعر الفائدة و العمولات المختلفة، و يتم الإتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك و العميل للتواصل غلى تحقيق مصالح كل منها.

4) إتخاذ القرار :تنتهي مرحلة التفاوض أما بقبول العميل أو عدم قبوله بشروط البنك، و في حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة لإقتراح الموافقة على طلب القرض و التي عادة تتضمن البيانات الاساسية عن المنشأة طالبة القرض، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي و موقفها الضريبي و صنف القرض و الغرض منه، و الضمانات المقدمة و مصادر السداد و طريقته، و ملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة الأخيرة و التعليق عليها و مؤشرات السيولة و الربحية و النشاط و المديونية و الرأي الإئتماني و التوصيات بشأن القرض، و بناءا على هذه المذكرة سيتم الموافقة على منح القرض من السلطة المختصة[1].

5) ابرام إتفاقية القرض :بعد الموافقة على منح القرض لا يتم صرفه إلا بعد إبرام إتفاقية القرض بين الطرفيين، حيث يتم إمضاءها و المصادقة عليها بعد التعرف على شروط منح القرض و على واجبات و حقوق كل طرف و من أهم موادها مبلغ القرض، جدول إسترجاع القرض، و شروط منحه و صرفه.

6) صرف القرض :يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية .كذلك تقديمه للضمانات المطلوبة و استيفاء التعهدات و الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

7) متابعة القرض والمقترض :الهدف من هذه المتابعة هو الإطمئنان على حسن سير المؤسسة و عدم حدوث تغييرات في مواعيد السداد المحددة، و قد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض و التي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، او تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة اخرى.

[1] – معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة تيارت، 2023.

7) تحصيل القرض : يقوم البنك بتحصيل مستحقاتها حسب النظام المتفق عليه، و ذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة، و هي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة اخر[1].

جدول رقم (02)أنواع القروض و المبالغ الممنوحة لها قرض الرفيق خلال2022-2021-2020

مبلغ القرض الرفيق الممنوح2020	مبلغ قرض الرفيق الممنوح 2021	مبلغ القرض المتوقع منحه2022	مبلغ القروض الغير مسترجعة2020	مبلغ القروض الغير مسترجعة2021
33695396	47578835	56750000	43669641	46942668
مجموع القروض الممنوحة على المدى القصير 2020	مجموع القروض الممنوحة على المدى القصير 2020	مجموع القروض المتوقعة منحها2022		
83969830	98118228	71805000		

المصدر : جدول منجز من خلال معطيات مستلمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية2023

جدول رقم (03) القروض و المبالغ الممنوحة لها قرض Bail leasing و قرض التحدي خلال سنوات 2020-2021-2022

مبلغ قرض bail leasing الممنوح 2020	مبلغ قرض bail leasing الممنوح 2021	مبلغ قرض bail leasing المتوقع 2022
14104151	476858	125000
مبلغ قرض التحدي الممنوح 2020	مبلغ قرض التحدي الممنوح2021	مبلغ قرض التحدي المتوقع2022
20017778	18166470	61250000

المصدر :جدول منجز من خلال معطيات مستلمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية2023

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة تيارت

جدول رقم (04) :مجموع مبالغ القروض متوسطة و طويلة الأجل الغير مسددة خلال2022-2021-2020

مجموع القروض متوسطة و طويلة الأجل الممنوحة 2020	مجموع القروض متوسطة و طويلة الأجل ممنوحة2021	مجموع القروض و طويلة الأجل المتوقع منحها2022
177716027	108451203	152425000
مجموع القروض الغير مسترجعة 2020	مجموع القروض الغير مسترجعة 2021	مجموع القروض الغير مسترجعة 2020
311802828	392694477	405475000

المصدر : جدول منجز من خلال معطيات مستلمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتيارت 2023

المطلب الثالث :عراقيل التمويل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

من بين أهم العراقيل التي تواجهها المشاريع الفلاحية في مجال التمويل هي:

1)طبيعة المشاريع : من أهم أسباب عدم ايجاد مصادر تمويل في المجال الفلاحي هو:

طبيعة المشروع في حد ذاته حيث هناك مشاريع يتقدم أصحابها من أجل الحصول على تمويل من البنوك العمومية تلقى رفض بسبب عدم تصنيفها من النشاطات الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي و التي أولت لها الدولة أهمية قصوى مثل زراعة الحبوب ، تربية المواشي.

2) مصداقية الزبون :حيث كذلك من أهم عناصر رفض التمويل نذكر عدم مصداقية الزبون لدى البمك و التي تتمثل في عدم قدرة هذا الزبون على تسديد القرض في آجاله و بشروطه المحددة لدى البنك.

3) الجدوى الاقتصادية للمشروع :هناك مشاريع تلقى رفض تمويل من طرف البنوك بسبب عدم جدواها الاقتصادية بمعنى آخر مشاريع فلاحية ، نسبة نجاحها و مردوديتها المالية تحتمل أخطارا كبيرة.

4) البيروقراطية و الحسابات الشخصية : تعتبر البيروقراطية ظاهرة ادارية متفشية بكثرة في المؤسسات المالية الجزائرية و سبب غير موضوعي لرفض تمويل المشاريع الفلاحية ضف الى ذلك تسلط المسؤولين بقاراراتهم الذاتية التي لا تخدم المصالح الاقتصادية للهيئات التي يسيرونها.

5) قلة خبرة صاحب المشروع في إدارة و تسيير المشروع موضوع التمويل: و التي يمكن أن تكون عنصر من عناصر رفض تمويل المشروع .

6) قلة السيولة لدى البنوك و ضعف مردوديتها يمكن أن يكون عنصر من عناصر رفض المشروع .

المبحث الثاني : أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر

المطلب الأول : مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

نظرا لأهداف الاقتصادية للتنمية الفلاحية و البعد الاجتماعي لها أدت إلى تركيز الدولة و الحرص على تحقيقها و لهذا سوف نعرج عن إمكانيات و مقومات الجزائي للتنمية الفلاحية و المتمثل فيما يلي:

) الموارد الطبيعية : المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان فب الطبيعة، و أوجدها له لتمكينه من تلبية حاجاته و رغباته، و المتمثلة في (الأرض، المياه، المعدن....) و هذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الفلاحية فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجوده من جهة، ووسيلة ضغط على الدول التي تتميز بضعف انتاجها من جهة أخرى.[1] و تتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية و الموارد المائية و هو ما نتطرق إليه فيما يلي:[2]

أ) الأراضي الزراعية: تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، و تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها و المحافظة عليها و تنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي و توسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية (التوسع الأفقي) أو زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)، أو زيادة انتاجية و حدة المساحة (التوسع الرأسي)، و تتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.507 % من اجمالي المساحة الكلية المقدرة 2381710 هكتار.

ب) الموارد المائية: تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي و تكثيف الزراعية، و أن تطور هذا القطاع و تنمية مرهون بحجم الموارد المائية المعينة له، التي تشغل في الري الزراعي و توسيع المساحة المسقية، كما أمن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المتبقية، و التي هي ضئيلة جدا في الجزائر مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة، و لدراسة دور المواد المائية في التنمية الزراعية نتطرق إلى العناصر التالية: حجم و مصادر المياه في الجزائر و طرق استغلال المياه في الجزائر و طرق استغلال المياه في الزراعة، و حجم الأراضي المسقية.

---

[1]– لزعر علي، الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج و المساحة، مقال منشور في مجلة آفاق، العدد 4 الصادرة بكلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة عنابة 1998.

[2]– غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العلمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل اقتصادي 2011–2012، ص21،22،23.

- **حجم و مصادر المياه في الجزائر:**

إن إتساع مساحة التراب الوطني ة تنوع المناخ نتج عنه إختلاف كبير في كمية المياه و مصادرها من القسم الشمالي و القسم الجنوبي، و تقدر المواد المائية في الجزائر 20 مليار م^2 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و 7 مليار من الموارد الغذائية الجوفية (منها 2 مليار بالشمال و 5 مليار في الجنوب) و ان هذا الموارد المائية 75% قابلة للتجديد، و تتجه الجزائر في السنوات الأخيرة نحو استغلال مواردها المائية البحرية الممتدة على سواحلها الشاطئية المقدرة بـ 2500 كلم من خلال انشاء العديد من مصانع تحلية مياه البحر، أهمها مصنع أرزيو بطاقة انتاجية كلية 900 الف م3 في اليو، مصنع الجزائر الذي ستكون طاقة انتاجه 200 الف م3، في اليوم بالإضافة إلى إنشاء 10 مصانع اخرى بطاقة انتاجية ما بين 50 و 20 الف م3.

- **إستخدام المياه في الزراعة :**

تعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية حيث أنه 90 % من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار، إلا أن الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر و شهر مارس، ما انها تتسم بعدم الانتظام و التذبذب الشديد و التوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من أجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية و تكثيف الزراعة في بعض الاراضي ذات الهطول المطري، و هذا بهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب و الأعلاف و البطاطس و الخضار و الفواكه، التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، و يمكن الذكر ان الولايات المتحدة الأمريكية حققت في المناطق شبه صحراوية التي لا يتعدى معدل التساقط فيها عن 80 ملم في السنة، عن انتاج يعادل 63 قنطار من الحبوب في الهكتار بفضل استخدام نظام الري المناسب بالنسبة للجزائر فقد كشفت دراسات حول التربة ان المساحة الاجمالية القابلة للسقي بالمياه ال.... تقدر ب 1.5 مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار في الشمال و 300 الف هكتار في الصحراء.

2) الموارد البشرية:

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية ما زالت تنجز يدويا و ذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكنة بعض العمليات، مما أنجر عن وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع حيث بلغت القوة العاملة حوالي 15.4"% سنة 1995 و قد تناقصت هذه النسبة إلى 21.8 % سنة 1995 و قد تناقصت هذه النسبة إلى 21.8 % سنة 2008 و هذا الانخفاض يمكن إرجاعه لعدة أسباب نذكر منها هجرة العمالة الزراعية غلى خارج القطاع الزراعي و الهجرة من الأرياف خاصة من خلال التسعينات بسبب

الوضع الأمني.[1]

أ) **حجم اليد العاملة في الفلاحة:** لم يعرف حجم القوة العاملة في الزراعة في الجزائر تطونرا ملحوظا في التسعينات نظرا للمشاكل التي عرفها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة و تخل الدولة جزئيا عن هذا القطاع، لكن بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

عرفت القوة العاملة في تطورا ملحوظا حيث ان حجم العمالة الفلاحية انتقل من 90.5 ألف عامل في سنة 1990 إلى 120 الف عامل سنة 1999، ثم إلى 221.26 الف عامل سنة 2006 بنسبة زيادة 32.6 % و 24.36% على التوالي، مع الذكر أن هناك زيادة كبيرة حدتث عام 2000 و 2001ن بسبب بداية تطبيق المخطط الوطني للفلاحة و التنمية الريفية الذي وفر العديد من مناصب الشغل في بداية تطبيقهن و كذا تطبيق مخطط الانعاش الوطني، مع هذا بقيت نسبة العملة الفلاحة إلى نسبة العمالة الاجتماعية لا تزيد عن 27.13 % كأقصى حد، لتخفض هذه النسبة إلى 23.36 % سنة 2006، سبب زيادة العمالة في قطاع الصناعة و قطاع البناء و الأشغال العمومية و التجارة و الخدمات و بلغت النسبة في سنة 2015 إلى 8.7%.[2]

ب) حجم اليد العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها: يعتبر اتكوين والتأهيل للفاحين و الأشخاص الذين يعملون في القطاع من العناصر الضرورية لتنمية هذا القطاع و توجيهه الى الطرق السليمة لزيادة الانتج ورفع الانتاجية ، و ذلك بعرفة كيفية استغلال الوسائل الحديثة و مواد الصحة النباتية و الحيوانية ،بالاضافة الى استخدام الطرق الحديثة في تربية الحيوانات والدواجن ،لذا عملت الدولة خلال تطبيقها للمخطط الوطني للتنمية الريفية الى تنمية هذا المجال ،من خلال تكوين و اعادة تكوين العديد من الكوادر في مختف المستويات ، و فتح مراكز للأبحاث ، و القيام بالعديد من الملتقيات و الندوات في كل المجالات الفلاحية .

ان الدولة بذلت مجهودات كبيرة في تكوين الاطارات و المستثمرين الجدد والعمال و التقنيين و مساعدي التقنيين كل في مجال تخصصه ، فنجد أن الاطارات كان تكوينهم مرتبط بعملية التنمية الريفية ، التسيير ، الاتصل وتقييم المشاريع ،أما الفلاحين فكان تكوينهم يتعلق بعملية زراعة الحبوب ، الري الفلاحي ، الأشجار المثمرة ، تربية الحياوانات ، زراعة البقوليات و الخضر ، البيولوجيا النباتية و الغابات ، و المستثمرين كان تكوينهم في مجال وحداتهم الانتاجية أو الخدماتية كل حسب مشروعه ، أما التقنيين و مساعدو التقنيين فكان تكوينهم في مجال زراعة الحبوب ، الفلاحة الجبلية و الصحراوية و الانتاج الحيواني ، وفي مجال استخدام المبيدات ، و الفلاحة العامة وحماية الغابات.

و الشيء الملاحظ أن عدد المتكونين تنص مقارنة بالسنوات الأولى من تطبيق المخطط الوطني للفلاحة و التنمية

[1]- عزدي محمد مرجع سبق ذكره، ص 25-26-27

[2]- موقع الكتروني للديوان للإحصاء www.ons.dz

الريفية، و ذلك بسبب لجوء الدولة إلى طرق جديدة في هذا المجال تتمثل في تعميم الدعم التقني عن قرب من خلال تنظيم أيام إعلامية و تحسيسية في كل التخصصات الفلاحية إلى 145 تظاهرة.

3) مستلزمات الانتاج الفلاحي :

يعتبر توفر الموارد النباتية و الحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرها بحسن من مستوى معيشة السكان، و يحقق الأمن الغذائي و الاستقرار، و في هذا الاطار عملت الدولة على تنمية الانتاج النباتي و الحيواني من خلال توفير شروط الانتاج و الدعم و التحفيزات الضرورية، و قيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني و هو ما نتطرق إليه فيما يلي[1] :

أ)الآلات الزراعية :

عدد الجرارات الزراعية :بلغ متوسط الجرارات الزراعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2001 حوالي 79291جرار، لترتفع عام 2006 إلى 102363 جرار في عام 2007 وصلت إلى 103585 جرار، و الملاحظ هو الارتفاع من عام لآخر حيث وصل عددها عام 2008 نحو 104529 جرار.

- عدد الحاصدات الزراعية : عددها هو الآخر في تزايد و الارتفاع حيث وصل عددها عام 2008 إلى نحو 12650حاصدة مقارنة ب 12554 حاصدة عام 2007 ب 12418 حاصدة عام2006 ، ففي الفترة الممتدة من 2001 إلى 2005 يمكن ملاحظة أن عددها كان منخفض 9421 حاصدة فقط.

ب) الأسمدة :

- إنتاج الأسمدة الأزوتية :إنخفض من إنتاج الأسمدة الأزوتية بعد ما كان انتاجه) متوسط الانتاج (خلال فترة 2005-2001نحو 1903.24 ألف طن أزوت الصافي غلى 900.00 ألف طن أزوت صافي في عام 2008بإضافة إلى نبات الأسمدة الأزوتية خلال الاعوام2006 ،2007، 2008حيث إستقر الإنتاج خلال هذه السنوات في 900 ألف طن.

انتاج الاسمدة الفوسفاتية :على العكس من الأسمدة الأزوتية فإن انتاج الأسمدة الفوسفاتية زاد و حقق بذلك وصل إلى 800.00 ألف فويفور صافي عام2008 ، مقارنة بمتوسط إنتاج الاعوام 2005-2001 التي وصلت إلى

[1]- قصور ريم، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة حالة الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص إقتصاد التنمية سنة 2012-2011، جامعة برج باجي مختار عنابة ص 154.

324.08الف طن فوسفور صافي الملاحذ كذلك و ثبات استقرار مستوى الانتاج خلال السنوات 2006،2007، 2008في 300.00 الف طن فسفور صافي.

المطلب الثاني :أهم الإصلاحات التي عرضها القطاع الفلاحي بالجزائر.

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظر كلية ،و كانت فكرة الإهتمام بالقطاع الفلاحي واصلاحه قائمة قبل الاستقلال حيث اهتم حزب جبهة التحرير الوطني به فطرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي

و من أهم السياسات التي عرفها القطاع نذكر :

1) السياسة الفلاحية قبل اعادة الهيكلة[1]

2) السياسة الفلاحية في ظل الثورة الزراعية[2]

3) السياسة الفلاحية بعد اعادة الهيكلة[3] :(1981-1990)

4) السياسة الفلاحية في ظل الاصلاحات(1990-1999)

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لايجاد مناخ ملائم للحد من الاثار السلبية السابقة و ذلك من خلال قانون 25-90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 حيث يهدف هذا القانون إلى تجديد السيامة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية للفلاحة سعيا وراء مضاعفة مكاهمة الفلاحة من مجهودات التنمية الدائمة للفلاحة على وجه الخصوص و العالم الريفي عامة من أجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد..

أ) برنامج التكييف الهيكلي:

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين الكثير من التحولات و التطورات المهمة كان بعضها نتيجة لأحداث و مستجدات خارجية كمحيضة الاتجاه الليبيرالي و تفاقم أزمة الديون الخارجية بالاضافة الى ظهور المنظمة العالمية للتجارة كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني ، ومن الناحية

[1]– نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات من دراسة حالة ولاية تيارت – مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة جامعة تلمسان 2011-2012، ص113.

[2]– علي مانع، جنوح الاحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية،1996،ص13.

[3] – محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1999 ص17

الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة اللا أمن التي كانت نتائجها وخيمة جدا بالنسبة لعالم الريف تحديدا و اضافة الى تقلبات أسعار النفط و عوائده و تراجع فرص العمل ،و من أجل ذلك أولت الجزائر اهتماما متزايدا باتباع سياسات زراعية تتعلق أساسا ببرامج الاصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي، و مواصلة تلك الاهتمامات بفتح المجال لخوصصة النشاط الزراعي بما يتضمن له مرونة في العمل في مواكبة التحولات و المستجدات التي تقرضها العولمة و متطلباتها ، كما ركزت الجزائر في سياستها من خلال الاصلاحات الاقتصادية اعادة هيكلة المؤسسات العامة و اتباع سياسة نقدية لمكافحة التضخم و استقرار أسعار الصرف و تشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار و تحقيق الديون الخارجية ، ومهما تعددت البرامج و الخطط وتنوعت اساليب التنفيذ فإنها جميعها تهدف الى رفع القدرات الانتاجية للزراعة الجزائرية سعيا إلى تحقيق الامن الغذائي و الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي ، ولقد بدأ تطبيق برنامج التكييف الهيكلي في الجزائر منذ عام 1990 الذي يعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد و هذا في اطار برنامج انتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق ، ويمكن ايجاز أهم محاور التكييف الهيكلي في النقاط التالية[1]:

- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي
- إعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين.
- تحرير الانتاج الزراعي و أسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الاستراتيجة
- خوصصة القطاع الفلاحي
- رفع أسعار مدخلات الانتاج بإزالة الدعم على جميع المستلزمات ما عدا البذور المحسنة و التي يقدر الدعم بها 10% إلى 20%
- إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب و التشاور مع الفلاحين
- إلغاء احتكار الدولة في التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

[1]– قصور ريم مرجع سابق الذكر، ص136.

ب) أهداف التكييف الهيكلي :[1]

تسعى السياسة الفلاحية لتحقيق الاهداف التالية:

- ديمومة المستثمرات الفلاحية و حمايتها تماشيا مع الهياكل الفلاحية المكيفة و التي تسمح بتطورها المنتظم .
- تحسين مداخيل الفلاحين و ظروف معيشتهم.
- تحسين الثورة العقارية عن طريق تنظيم غقاري و كذا توسيعها بواسطة عمليات الاستصلاح .
- حماية القدرات الانتاجية و حماية الاراضي و المياه.
- ديمومة و حماية الثورة الغابية و الحفاظ على الطبيعة و حماية تثمين الموارد الطبيعية و التنوع البيئي.
- تطور الموارد الوراثية الحيوانية و النباتية (بذور و مشتلات).
- تعزيز التنظيم الاقتصادي للأسواق عن طريق ضبط الانتاج و نوعية المنتوجات الفلاحية .
- منح إعانات من الدولة تسمح بتوجيه و تشجيع الاستثمار و الانتاج.

ج) آثار الاصلاحات على القطاع الفلاحي:

حقق القطاع الفلاحي في سنة 1998 نسبة 12.88% من القيمة الاجمالية المضافة بعدما كان في سنة 1987 بنسبة 8.7% و حقق مقداره 147 مليون دينار سنة 1993 مقابل 120 مليون دينار حققه القطاع الصناعي في نفس الفترة ، أما في في الفترة 1993-1984 خلقت 30000 منصب شغل و في سنة 1994 شرع في تحرير معظم الاسعار و الغاء نظام الاسعار المقننة بشكل نهائي حيث ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية التي كانت مدعمة ارتفاع كبير الشيء الذي كان له أثر سلبي على مستوى معيشته شرائح اجتماعية واسعة ، و بعد هذا الارتفاع استقرت الاسعار حتى أن بعض السلع انخفضت أسعارها نتيجة لانخفاضها دوليا ، كذلك في ظل برنامج التعديل الهيكلي اصبحت التجارة الخارجية الزراعية جزء من التجارة الدولية و بالتالي تم فتح قطاع التجارة للاستيراد و التصدير من السلع و مستلزمات الانتاج حيث أثر هذا التحرير على إنتاج العديد من السلع.

[1] قصور ريم مرجع سابق الذكر ص137-138

المطلب الثالث : دور القروض في النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر[1]

1) مساهمة قرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي :

يعد قرض الرفيق من أفضل السبل التي جسدت من خلالها السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي ، وقد جاء تطبيقا لقانون التوجيه الفلاحي الصادر بتاريخ 02 أوت 2008، حيث تم ابرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة و بنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 05 أوت 2008.

- **تعريف قرض الرفيق :**

هو عبارة عن قرض استغلالي موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي خلال السنة، و هو بمعدل فائدة مدعمة بنسبة 100% من طرف الدولة، أي أن الخزينة العمومية تتحمل أعباء فوائد هذا القرض كاملة في حالة التزام المستفيد منه بتسديده في آجاله القانونية المحددة بسنة واحدة حسب الاتفاقية، إلا أنه في حالة القوة القاهرة يمكن استفادة الزبون من تمديد آجال تسديد القرض لسنة إضافية أخرى، بناءً على طلبه المسبق المرفوق بالوثائق الثبوتية لعدم القدرة على السداد .

ويموّل هذا القرض العديد من النشاطات الفلاحية وشبه الفلاحية، ومن أهمها نذكر:

–الزراعة بشتى أنواعها (حبوب، خضر، فواكه...) ؛

–تربية الدواجن؛

–تغذية الأنعام بالنسبة لمربي الأغنام والأبقار؛

–نشاطات التعاونيات الفلاحية التجمعات الجمعيات فيدراليات أو وحدات المصالح فلاحية.

2) إحصائيات منح القرض الرفيق خلال(2014–2019):

أ) شعبة الحبوب:

يوضح الجدول رقم (05) المشاريع الممولة في إطار قرض الاستغلال الرفيق لزراعة الحبوب المتمثلة أساسا في القمح الصلب والذرة الصفراء، إضافة إلى المبلغ الممنوح:

[1]– معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الجدول رقم (05): المشاريع الممولة في إطار قرض الاستغلال الرفيق لزراعة الحبوب[1]

الموسم الفلاحي	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2014/2015	71	357.10 080 317
2015/2016	79	110.21 032 378
2016/2017	82	180.81 793 384
2017/2018	99	277.00 203 523
2018/2019	105	500.00 872 499
2019/2020	165	906.78 099 721

المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مصلحة الإحصائيات2020

يتبين من خلال الجدول السابق التطور الحاصل والزيادات التي تعرفها عدد المشاريع الممولة بهذا القرض في شعبة الحبوب موسما بعد آخر، حيث أنه وعلى مدار المواسم الفلاحية للبحث يعرف منحنى التمويل تطورا، حيث بلغ أقصى حد له خلال الموسم الأخير 2020/2019 بحوالي 165 مشروع ممول بزيادة قدرها 132% عما كان عليه في موسم ! الأساس2015/2014 ، ويلاحظ أن وتيرة الزيادات في المواسم الأولى كانت أحيانا متزايدة وأحيانا أخرى متناقصة، غير أنها عرفت ارتفاعا كبيرا خلال الموسم الفلاحي الأخير بزيادة قدرها 60 مشروعا ممولا ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التوسع الحاصل في عمليات استصلاح الأراضي الزراعية على مستوى إقليم ولاية أدرار، حيث تم استلام العديد من الفلاحين لعقود الامتياز للأراضي الفلاحية التي استفادوا منها منذ سنوات هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضمان تسويق المحصول من الحبوب، حيث تتكفل تعاونية الحبوب والبقول الجافة (CCLS)بشراء القمح الصلب، والديوان الوطني لتغذية الأنعام (ONAB)بشراء الذرة الصفراء.

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية،2023.

ب شعبة الخضروات

يوضح الجدول رقم (06) مشاريع زراعة الخضر والفواكه المتمثلة أساسا في البطاطا، الطماطم، البطيخ الممولة في إطار قرض الاستغلال الرفيق، إضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم (06) تطور تمويل شعبة الخضروات حسب المواسم الفلاحية(2014-2019)[1]

الموسم الفلاحي	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2014/2015	04	231.00 047 11
2015/2016	04	743.00 921 9
2016/2017	05	652.00 950 14
2017/2018	03	691.28 778 7
2018/2019	02	429.00 859 8
2019/2020	01	065.00 289 6

المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مصلحة الإحصائيات2020

يتضح من خلال الجدول (06) أن تمويل شعبة الخضروات بهذا القرض كان ضعيفا، حيث عرف استقرارا في الموسم الفلاحي2016/2015 ، ليرتفع بعدها في الموسم الفلاحي 2017/2016 بزيادة مشروع واحد، ثم بعدها ينخفض تدريجيا خلال المواسم الثلاثة الأخيرة، ويعود السبب في ذلك إلى لجوء الفلاحين إلى عملية التمويل الذاتي لمشاريعهم بدل التقدم لطلب قروض بنكية، باعتبار أن الاستغلال في هذه الشعبة لا يتطلب أموالا كبيرة مقارنة بالاستغلال في شعبة الحبوب.

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، 2023.

ج) شعبة تربية الدواجن :

يوضح الجدول رقم (07) مشاريع تربية الدواجن الممولة في إطار قرض الاستغلال الرفيق بالإضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم 07 :تطور تمويل شعبة تربية الدواجن حسب المواسم الفلاحية(2014-2019)[1]

الموسم الفلاحي	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2014/2015	02	488.00 755 5
2015/2016	06	130.00 057 11
2016/2017	04	554.00 230 17
2017/2018	04	646.00 046 9
2018/2019	03	705.00 123 14
2019/2020	01	082.00 995 9

المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مصلحة الإحصائيات2020

يتبين من خلال الجدول (07) أن عدد المشاريع الممولة عرفت ارتفاعا خلال الموسم الفلاحي 2016/2015 بنسبة 200% ، لتبدأ في الانخفاض التدريجي خلال المواسم الفلاحية الموالية، ويعود السبب في ذلك إلى نوعية الضمان) ضمان عقاري أو ضمان شخصي (التي يشترطها البنك من جهة، وكذا قصر فترة دوران المنتوج من جهة أخرى، وهو ما يؤدي بالفلاحين إلى تمويل مشاريعهم في هذه الشعبة ذاتيا.

3) مساهمة قرض التحدي:

يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.(ONTA)

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، 2023.

- **تعريف قرض التحدي:**

هو عبارة عن قرض استثماري يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وكذا لتطوير الأراضي الفلاحية الموجودة سواء المملوكة للخواص أو تلك التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وهو بنسبة فائدة مدعمة جزئيا .

ويمكن الإشارة إلى أهم النشاطات المندرجة في هذا السياق والتي يتم تمويلها بواسطة قرض التحدي :أشغال تحضير تهيئة وحماية الأراضي، تطوير السقي الفلاحي، إنشاء وتجهيز وعصرنة المستثمرات الفلاحية تدعيم قدرات الإنتاج، تثمين المنتوجات الفلاحية وتربية المواشي، حماية وتطوير الثروة الحيوانية والنباتية اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج، إنجاز المنشآت الخاصة بتخزين وتحويل وتعليب المنتوجات الفلاحية، الإنتاج الحرفي[1].

أ)حدود مبلغ القرض وتركيبة المشروع:

هناك حد أعلى وحد أدنى لمبلغ القرض ويكون كما يلي :

الحد الأدنى 01 :مليون دينار جزائري (000 000 1)دج.

الحد الأعلى 100 مليون دينار جزائري (100000000) دج.

أما تركيبة المشروع فهناك حالتين :

الحالة الأولى :تكون تركيبة المشروع على النحو التالي:

90%من قيمة المشروع عبارة عن قرض التحدي.

10%من قيمة المشروع عبارة عن مساهمة شخصية.

ويستفيد الزبون من هذه الحالة إذا كانت مساحة المستثمرة تقل عن 10 هكتار وكان النشاط المرغوب هو استصلاح الأراضي فقط.

الحالة الثانية :تكون تركيبة المشروع على النحو التالي:

80%من قيمة المشروع عبارة عن قرض التحدي.

20%من قيمة المشروع عبارة عن مساهمة شخصية.

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ويخضع الزبون لهذه الحالة إذا كانت مساحة المستثمرة تفوق 10 هكتارات مهما كان نوع النشاط، أو مساحة المستثمرة تقل عن 10 هكتارات والنشاط المرغوب غير استصلاح الأراضي.

ب) سعر الفائدة[1]:

تدعم الخزينة العمومية جزئيا الفائدة المحسوبة على هذا القرض على النحو الآتي :

نسبة الفائدة 0% خلال الخمس سنوات الأولى.

نسبة الفائدة 01%% خلال السنة السادسة والسابعة.

نسبة الفائدة 03% خلال السنة الثامنة والتاسعة.

ابتداءً من السنة العاشرة يتحمل المقترض كل نسبة الفائدة الجاري العمل بها وهي.5.25%

ج) مدة القرض:

متوسط الأجل تقدر مدته بـ 07 سنوات وتنقسم إلى:

-السنة الأولى سنة الاستعمال.

-السنة الثانية سنة التأجيل.

السنوات من الثالثة إلى السابعة سنوات الاهتلاك أو التسديد .

طويل الأجل تصل مدته إلى 15 سنة وتنقسم إلى:

-السنتين الأولى والثانية سنوات الاستعمال.

-السنوات من الثالثة إلى السابعة سنوات التأجيل.

السنوات من الثامنة إلى الخامسة عشر سنوات الاهتلاك أو التسديد.

[1] - معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

-4إحصائيات منح قرض التحدي خلال(2014-2019)

أ) شعبة الحبوب

يوضح الجدول أدناه) رقم 08 عدد المشاريع المخصصة لزراعة الحبوب الممولة في إطار قرض الاستثمار التحدي بالإضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم :(08)تطور تمويل شعبة الحبوب خلال الفترة.(2017-2019)[1]

الوحدة (دج)

السنوات	عدد المشاريع اللممولة	مبلغ القرض الممنوح
2015	04	12600000000
2015	26	47200000000
2016	19	36100000000
2017	64	120441114200
2018	63	121134113100
2019	29	51630733400

المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مصلحة الإحصائيات2020

استنادا للجدول رقم (08) يلاحظ أن عدد المشاريع الممولة في إطار القرض الاستثماري التحدي عرفت تذبذبا خلال سنوات الدراسة، حيث كانت في السنة الأولى 2014 أربعة مشاريع فقط وذلك بسبب حداثة هذا النوع من القروض المدعمة جزئيا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لترتفع إلى 26 مشروعا خلال السنة2015 أي تضاعف العدد إلى أكثر من 6 مرات عما كان عليه في سنة الأساس ، 2014ويعود هذا الارتفاع إلى الحملات التحسيسية.

والأيام الدراسية التي قام بها البنك على مستوى بلديات الولاية لتعريف الفلاحين بمزايا هذا القرض وإجراءات منحه غير أن هذا العدد عرف انخفاضا خلال سنة 2016 بمقدار سبعة مشاريع، ويعزى هذا الانخفاض إلى التأخر في منح عقود الامتياز للفلاحين وكذا تجميد عملية كهربة المحيطات الفلاحية، ثم بعدها عرف ارتفاعا كبيرا في سنة 2017بـ بسبب تلاشي الأسباب السابقة، ليبقى مستقرا خلال السنة 2018 ثم بعدها في السنة 2019 انخفض

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

إلى أكثر من النصف وذلك بسبب عدم توفر المساهمة الشخصية لدى الفلاحين كاملة ضف إلى ذلك تأخر الموردين في تسليم العتاد الفلاحي المستورد بسبب السياسة التجارية المتبعة من طرف الدولة لغرض التقليل من الواردات.

ب) شعبة الخضروات:

يوضح الجدول أدناه رقم 09 عدد المشاريع الاستثمارية المنشئة لزراعة الخضروات الممولة في إطار قرض الاستثمار التحدي بالإضافة إلى المبلغ الممنوح[1]:

الجدول رقم (05) تطور تمويل شعبة الخضروات خلال الفترة(2014-2019)

السنوات	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2014	43	14300000000
2015	66	18900000000
2016	31	8300000000
2017	51	13517350700
2018	41	12227592300
2019	27	7820259000

المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مصلحة الإحصائيات2020

يلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن عدد المشاريع الممولة في هذه الشعبة عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث قدرت في السنة الأولى 2014 بـ 43 مشروعا ثم ارتفعت في السنة 2015 إلى 66 مشروعا، لتنخفض بعدها إلى 31 مشروعا خلال سنة 2016 ثم 51 مشروعا خلال سنة2017 ، وبعدها 41مشروعا خلال السنة 2018 وأخيرا 27 مشروعا خلال سنة 2019 ، وعلى العموم فإن تمويل هذه الشعبة في إطار قرض التحدي.

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، 2023.

يبقى ضعيفا مقارنة بعدد المحيطات الفلاحية المجزأة وعقود الامتياز المسلمة، وذلك بسبب توجه الفلاحين نحو القروض الممنوحة في إطار تدابير الإعانة (ANSEJ, CNAC) باعتبار أن مبلغ القرض حسب هذه الصيغة أكبر من مبلغ قرض

التحدي من جهة، ومن جهة أخرى نسبة المساهمة الشخصية أقل من النسبة المطبقة في إطار قرض التحدي

ج) تربية شعبة الدواجن:

يوضح الجدول أدناه الرقم (10) عدد مشاريع تربية الدواجن التي تم إنشائها في إطار قرض إستثمار التحدي إضافة إلى المبلغ الممنوح :

الجدول رقم (10): تطور تمويل شعبة الدواجن خلال الفترة (2014-2019)[1]

الوحدة (دج)

السنوات	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح
2014	01	8000000.00
2015	02	12000000.00
2016	01	1800000.00
2017	00	00
2018	00	00
2019	00	00

المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مصلحة الإحصائيات 2020.

يتبين من خلال الجدول رقم(10) محدودية التمويل في إطار قرض التحدي هذه الشعبة مقارنة بالشعب الفلاحية الاخرى، و يعزز ذلك أن أغلب الفلاحيين في هذا المجال ليست لديهم الوثائق الرسمية لمستثمراتهم الفلاحية و ذلك لرهنها مقابل الحصول على هذا القرض، و بالتالي فإنهم يتجهون نحو التمويل في إطار تدابير الإعانة.

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، 2023.

المبحث الثالث :واقع و آفاق تحسين التمويل في القطاع الفلاحي.

المطلب الأول :تحديد النشاطات الفلاحية الاستراتيجية (الحبوب)

يتميز الانتاج الفلاحي النباتي في الجزائر بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية و الاقاليم المناخية حيث يعتمد أساسا على إنتاج الحبوب ، الخضر ، الاشجار المثمرة والتمور... إلخ

الحبوب : الحبوب أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر و هي ركيزة الأمن الغذائي الذي يجب الاهتمام الدائم بتطوير إنتاجها و تحتل زراعتها أكبر نسبة من اجمالي الاراضي المزروعة و يرتبط إنتاجها إرتباطا كبيرا بالظروف المناخية و تتمثل أهم محاصيل الحبوب في الجزائر في القمح الصلب و القمح اللين ، الشعير و الشوفان و فول الصويا أو الحبوب الصيفية المتمثلة في الذرة بأنواعها ، تعتبر أهم المزروعات في الجزائر.

تقدر مساهمة الجزائر بحوالي 11% من مجموع الدول العربية فيما يخص انتاج القمح و 22% يخص انتاج الشعير، و يلاحظ ان الجزائر سجلت تراجعا كبيرا في انتاج الحبوب بنسبة 40% لموسم الحصاد 2020-2021 بسبب شح الامطار[1].

اعتبر ان الوضع سيؤثر سلبا على اقتصاد البلاد.

و أوضح ان المناطق الغربية من البلاد هي الاكثر ضررا ، حيث شهدت بعض الولايات جفاف بنسبة 100% ولقد عرفت الجزائر تراجعا كبيرا في انتاج الحبوب بكل أنواعها رغم جهود الدولة المبذولة لتحقيق الامن الغذائي.

وتستورد الجزائر سنويا نحو 7 ملايين طن من الحبوب منها القمح بنوعيه، وكان انتاج القمح الصلب في حدود 3.17مليون طن في 2018 و 3.21 مليون طن في 2019 وتقدر المساحات المزروعة ب 8.6 مليون هكتار

ووفق ارقام السلطات الزراعية ، فإن انتاج الحبوب لموسم الحصاد 2020-2021 هو أقل مما تتحقق في الموسم الماضي و الذي بلغ 3.9 مليون طن.

ووضعت الحكومة برنامجا لتطوير القمح اللين للحد من فاتورة استيراد هذه المادة و التي تتجاوز وارداتها السنوية 1.5مليار دولار سنويا يهدف الى تحسين القمح اللين و الحد من فاتورة الاستيراد بنسبة. 60%

وبلغت قيمة الانتاج الزراعي الجزائري 29.1 مليار دولار خلال العام2019 ، بحسب تقرير صادر عن مركز الاحصائيات الزراعية التابعة لوزارة الفلاحة الجزائرية.

[1]–موقع arabicnewscn تراجع إنتاج الجزائر من الحبوب بنسبة 40% بسبب شح الأمطار 7-2021،8 .

وتشهد الجزائر أزمة جفاف حادة دفعت الحكومة الى إتخاذ إجراءات إستعجالية في الوقت الذي سجلت فيه مخزونات السدود عجزا بنسبة. 25%

كما أثرت الازمة العالمية الناتجة عن الوضعية الوبائية سنة 2021 على الجزائر مما أدى إلى تراجعها في الانتاج الزراعي.

توفر زراعة الحبوب 600 ألف منصب شغل و تخص تقريبا نصف المستثمرات الفلاحية الوطنية كما تحل المساحة المزروعة منها ما يعادل 41% من المساحة الصالحة للزراعة ، وقرابة 47% من المساحة الصالحة للحرث منها 46%مخصصة للقمح الصلب، و 14% للقمح اللين و 36% للشعير و 2% للشوفان ، ترتكز هذه المساحات أساسا في شرق البلاد و غربها و أكثر من 66% منها ترتكز في الهضاب العليا.

جدول رقم (11) :تطور الإنتاج الحبوب موسم 2015/2016 إلى2020/2021

الوحدة (قنطار)

المواسم الإنتاج	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2019-2020
القمح الصلب	19376173	19909570	31780207	32087678
القمح اللين	5024791	4455460	8031984	6681084
الشعير	9199064	9696964	19573271	16477463
الخرطال	721209	640175	1180178	1013052
البرشيم	1505	350	2400	626
الذرة الصفراء	36865	26335	55125	63683
الدرة البيضاء	89577	49725	36215	9271
الحبوب	34449184	34778580	60659430	56332856

المصدر :وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مصلحة الإحصائيات01/05/2023

الجدول رقم (12): تطور عدد رؤوس الماشية في الجزائر (2015-2019)

السنوات / النوع	2015	2016	2017	2018	2019
البقر	2150	2081	1895	1816	1781
الظأن	28112	28136	28394	28724	29429
المعز	5014	4935	5008	4909	4986
الخيل	42	45	47	46	49
الخيول الأخرى	362	379	382	417	471

المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية – مصلحة الإحصائيات01/05/2023 -

المطلب الثاني : الحد من الإستراد و تقليص الفاتورة الغذائية[1]

تتصاعد انتقادات الأوساط التجارية و الزراعية في الجزائر يوما بعد يوم لجهود السلطات في مساعيها نحو تقليص الفاتورة الضخمة للواردات خاصة و أنها تعتقد أن التواصل البطيء في معالجة الأمر قد يؤدي إلى المزيد من الخلل في توازنات النشاط الاقتصادي المتعثر أصلا بسبب غياب الرؤية الإستراتيجية للتخلص من الإعتماد على عوائد النفط و الغاز.

يعطي الواقع الإقتصادي الذي تعاني منه العديد من القطاعات الإنتاجية في الجزائر و خاصة المتوجات الغذائية منها تأكيدا من أن محاولات الحكومة) خفض فاتورة العائلة للواردات التي استزفت موارد الخزينة الأخذة بالإنكماش من العملة الصعبة لا تحقق الكثير من النجاح)

حيث لوحظ خلال السنوات الأخيرة تتسارع الخطى بإتجاه معاصرة موطن التوريد و التي تتجلى ملامحها في عدم القدرة المجالات مثل صناعة الألبان على الصموج و المناقشة في وجه نقص الدعم الحكومي و سوء الإدارة مشاكلها فضلا عن الجفاف و تنفق الدولة حوالي 1.3 مليار دولار منسوبا على واردات الحليب ونظرا لضعف إيرادات الدولة بسبب الضغوط الناتجة عن انخفاض أسعار النفط و الانتاج في السنوات الأخيرة، اضطرت الجزائر إلى الاعتماد بشكل كبير على إحتياطي العملات الصعبة لديها لتمويل واردات المواد الغذائية و السلع الاخرى المدعومة.

و مع بلوغ إجمالي الفاتورة السنوية للمواد الغذائية المستوردة 19 مليار دولار تتطلع الدولة إلى زيادة إنتاج الغذاء محليا في الوقت الذي تتحرك فيه بجذر لإصلاح قطاعات اقتصادية أخرى بدل قطاعي النفط و الغاز.

و في الوقت نفسه تبحث الدولة على مجموعة من الإجراءات الأخرى من بينها سياسة تنمية الزراعة الإستراتجية التي من شأنها تعزيز الانتاج المحلي من خلال منح إعفاءات ضريبية و حوافز أخرى للمزارعين.

[1]-مجلة العرب مقال رقم 10، الصادر يوم: السبت 10 نوفمبر 2021.

كما أنتجت الدولة رهانا صعبا يتمثل في ضمان الأمن الغذائي خلال السنوات المقبلة القريبة رغم الشكوك الكبيرة التي تحط بنجاح خطتها في ظل استمرار ارتفاع التضخم و فقدان السيطرة على أسعار المواد الغذائية.

و خلفت زيادة تكاليف الغذاء في انحاء العالم ضغوطا هائلة على الأسعار و كان من المنطقي أن يرتفع لتضخم إلى حد لا يحتمل في الجزائر.

و تقدر قيمة الفاتورة السنوية 19 مليار دولار خلال الواردات الغذائية وفق التقدير الرسمية و لمواجهة هذه التقلبات غير المتحكم فيها تسعى الحكومة لإرساء أسس زراعية عصرية تتسم بالنجاعة و الفعالية و التنافسية و تؤهلها لضمان الأمن الغذائي المنشود عي المدى القصير و على الرغم من أن الدولة تضمن دعم المنتوجات الفلاحية الإستراتجية من خلال تقديم مكافئات من أجل الحصول على إنتاج أعلى و تقليص الواردات و بالتالي الفاتورة الغذائية و تمثل عائدات الزراعة 13% من الناتج الإقتصادي الجزائري حيث يعمل بها 2.5 مليون عامل و مع ذلك فإن القطاع يعتمد بشكل كبير على الظروف المناخية و خاصة التساقطات المطربة و الإبتكارات التكنولوجية التي يمكن أن تحفز على المزيد من النمو.

غير أن مسؤولي الدولة قلقين بشان ارتفاع الإستيراد يرون بشكل متزايد الحاجة إلى التغيير و لقد اكدت الدولة على دعم الفلاحيين بشكل كبير لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر.

المطلب الثالث: تصور استراتيجية إكتفاء ذاتي في المواد الغذائية الاساسية.

تسعى الكثير من الدول بتحقيق الاكتفاء الذاتي و من بينها الجزائر من أجل إنجاز طفرة في سياستها الداخلية و الخارجية و نهضة اقتصادية تساهم بشكل كبير في تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية محليا من خلال تقضي و تتبع بعض النماذج و التجارب لبعض الدول التي نجحت في ذلك ، وتتمثل مراحل هذه الاستراتيجية فيما يلي:

1) التنمية الزراعية : لا شك أن الزراعة في المصدر الرئيسي للغذاء ، و من ثم فإن الاهتمام بقضايا التنمية الزراعية من شأنه المساعدة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الخام الاساسية للأغذية و الطعام ، وعادة فإم الدولة الراغبة في تغطية كافة حاجتها من المواد الغذائية عليها ان تخطط بوعي من أجل ذلك ، حيث يجب عليها ان تعمل على توسيع الرقعة الزراعية و تخصيص مساحات شاسعة للزراعة و حمايتها من التجريف أو البناء غير المرخص عليها ، فضلا عن أنشطة الاستصلاح الزراعي للأراضي الصحراوية من أجل زيادة نسبة الاراضي المزروعة و الاستعانة بالخبراء في هذا المجال ، ومن ناحية أخرى ، يفضل اللجوء الى أحدث الوسائل العلمية في الزراعة و الاعتماد على الماكنة الزراعية و مقاومة آفات الحقول بأسلوب علمي بحيث يضمن نتائج إيجابية و بالتالي تتم حماية المحاصيل من التلف و الاهدار و يجب أيضا على الجهات المسؤولة الاهتمام بمصادر الري و تطهير المجاري المائية لضمان الحصول على الحصص المناسبة من المياه اللازمة لعمليات الري.

2) التنمية الصناعية : إن الاهتمام بحركة التصنيع المحلي تأتي بصفتها نتيجة حتمية للتنمية الزراعية، حيث تحتاج الدولة في هذه الحالة إلى معالجة المواد الخام الزراعية و إعدادها من أجل انتاج سلع قابلة للاستهلاك ، لذلك ينبغي للدولة إعداد خطة متكاملة من أجل افتتاح عدد كبير من المصانع المعينة بالصناعات الاساسية مثل مصانع الغزل و النسيج و الاخشاب و الاغذية من أجل تلبية الاحتياجات المحلية و تصدير الفائض من أجل زيادة الدخل القومي ، ومن ضمن مجالات التصنيع التي يجب وضعها أيضا في الاعتبار هو مجال تصنيع الطاقة ، حيث تعتمد تلك الصناعة على نشاط التعدين الذي يلزمه مصانع البترول و معامل التكرير التي تنتج مشتقات النفط من أجل تسيير المركبات في جميع المسطحات البرية و الجوية و البحرية ، حيث يؤدي ذلك الى إيقاف حركة الاستيراد من الخارج و التوجه الى الاعتماد على المنتج البترولي الوطني ما يصب في مصلحة الدولة لا سيما إذا اتجهت أيضا الى تصدير منتجاتها البترولية وتبلغ الدولة ذروة النجاح في المجال الصناعي في حالة الدخول الى مجال الصناعات الثقيلة مثل صناعة السيارات والقاطرات و الطائرات و مواد البناء المعقدة ، وتزداد نجاحا إذ استطاعت إصدار منتجات رفيعة المستوى يمكنها المنافسة في الاسواق العالمية.

3) تنشيط التجارة: يساهم تعزيز حركة التجارة الداخلية و الخارجية في تسهيل و تسريع حركة تداول السلع ما يؤدي الى وصولها الى المستهلك دون عراقيل أو تعقيدات ، وفي حالة تغطية الدولة لجميع احتياجاتها من السلع الاساسية و الثانوية فإنها بطبيعة الحال سوف تتجه الى التصدير من أجل زيادة دخلها و ارتفاع قيمة عملتها المحلية نتيجة لزيادة الطلب عليها ،إن التجارة تمثل رأس الهرم الاقتصادي و ازدهارها ينعكس على كل قطاعات الدولة و يساعد أيضا في ترسيخ الانشطة الاساسية التي تعتمد عليها و الممثلة في القطاعين الزراعي و الصناعي.

و نظرا لتنوع المواد الغذائية سوف نركز على المواد الغذائية الاساسية محل الدراسة و المتمثلة في الحبوب ، الحليب ، السكر ، والزيوت النباتية و التي تكون النموذج الغذائي للأغذية الجزائرية ، كما يجب التنويه أن الجزائر حققت نسبة اكتفاء ذاتي مرتفعة في كل من الخضر ، الفواكه ، واللحوم و البيض ، في حين كانت نسبة الاكتفاء الذاتي ضعيفة في مواد أخرى كالبقوليات و بعض المواد الغذائية الاخرى.

أ) الاكتفاء الذاتي من الحبوب:

تعتبر الحبوب و خاصة مادة القمح الغذاء الاساسي و الرئيسي للجزائريين اذ تدخل بشكل كبير في النظام الغذائي و تستهلك بكميات هائلة ، تستورد 4 مليار دولار بمعدل 39.22%.

ب) **الاكتفاء الذاتي من السكر :** 800 مليون دولار بمعدل 10%

نظرا لان مادة السكر تتطلب مناخ خاص لزراعتها و هذا المناخ (المناخ الاستوائي و شبه الاستوائي) غير متوفر في الجزائر ، فهذا يعني أن نسبة الاكتفاء منه 0 % و بالتالي نسبة الاعتماد على الاستراد 100% رغم أن الجزائر كانت تنتج الشمندر السكري في كل من خميس مليانة، سيق و قالمة خلال السبعينات و الثمانينات.

ج) **الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية** : 800 مليون دولار بمعدل 10 %

نفس الشيئ بالنسبة للزيوت النباتية فمعدلات الاكتفاء الذاتي منخفضة جدا لكنها أفضل حالا نسبيا من السكر.

د) **الاكتفاء الذاتي من الحليب** : 1 مليار دولار بمعدل 20.06%

يأتي الحليب في الدرجة الثانية بعد الحبوب من حيث الاهمية الغذائية إذ يعد هو الآخر مادة استراتيجية، ركزت الدولة عليها كثيرا محاولة منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي منه و بذلت جهودا في هذا المجال.[1]

خلاصة الفصل:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الأساسية ،التي تقوم عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد وذلك من خلال المساهمة في الدخل الوطني ، ورفع مستوى العمالة و التخفيف من حدة البطالة بمختلف أشكالها لكون هذا القطاع حساس و ضروري للغاية ، فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده ، رغم اهتمام الدولة بهذا القطاع الحيوي اذا انه يواجه عدة عوائق و لعل أبرز هذه العوائق ، هي مشكلة التمويل .

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة تيارت ، حيث تم التعرف على نشأة و مفهوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة تيارت، و كذا مهام و الهيكل التنظيمي للبنك ، و من خلال المعلومات التي قدمها لنا بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيارت حيث اتضح لنا البنك يقدم موعين من القروض الفلاحية لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية و هما قرض الرفيق و قرض التحدي ، و يعد قرض الرفيق قرض استغلالي و يكون قصير الاجل ، بينما قرض التحدي هو قرض استثماري و يكون متوسط و طويل الاجل ، و عند تحليل المعطيات تبين أن قرض الرفيق من بين القروض الهامة جدا في اطار القطاع الفلاحي ، بل يمكن القول بأنه أهم أنواع القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية على الاطلاق لأنه له إقبال من قبل المستثمرين الفلاحين من مختلف النشاطات الفلاحية على تمويل مشاريعهم ، لكونه قرض مرن و بسيط و غير معقد وذو اجراءات واضحة و متماشية مع الرغبات العامة و الخاصة للزبائن ، و تقنيات بسيطة و متوافقة مع النظام البنكي العام.

[1]- موقع algeria.fes.de النموذج الغذائي و تحقيق الإكتفاء الذاتي 2021/07/27.

خاتمة

خاتمة عامة:

من خلال دراستنا لمتواضعة هذه و التي خصصناها الى تحليل دور التمويل البنكي في تنمية اقطاع الفلاحي في الجزائر نظرا لأهمية هذه الآية في تطوير و تنمية هذا القطاع الاستراتيجي لاحظنا فعلا أن الدولة أولت أهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة لهذا القطاع لما له من أهمية ليس فقط المجال ال اقتصادي الذي يساهم فيه بنسبة مقبولة من الدخل الخام الوطني و لكن خاصة في المجال الاجتماعي حيث يعتبر هذا القطاع المسؤول الأول عن توفير ال مواد الغذائية وضمان احتياجات المواطن منها خاصة فيما يتعلق منها بالمواد الاستراتيجية التي تدخل في نظام غذائه و التي أولت لها الدولة اهتماما خاصا من خلال سياسات الدعم التي انتهجتها منذ الاستقلال الى يومنا هذا ، كذلك نظرا لأهميته في تجسيد و تحقيق الأهداف الاستراتيجية الغذائية للدولة و كذا سياسة الاكتفاء الذاتي و التخلص من التبعية الغذائية للخارج و تقليص فاتورتها .

و من أجل تحقيق هذه الغاية باشرت الدولة منذ سنوات في اصلاحات اقتصادية عميقة مست بالخصوص القطاع المالي في الجزائر و ذلك من خلال تحديثه ليتماشى و متطلبات العولمة خاصة في مجال تنشيط وظائفه المتعلقة بمنح قروض ذات المنفعة الاقتصادية لمخلف القطاعات للنهوض بالتنمية المحلية و منها القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي حيث يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أبرز البنوك المخصصة لهذه الغاية و الذي و حسب الاحصائيات المتوفرة ساهم وبشكل كبير في تمويل مختلف النشاطات الفلاحية الزراعية و التي انعكست ايجابا على مردود هذا القطاع من خلال تلبية نسبة كبيرة من الاحتياجات الغذائية للمواطنين و تقليص فاتورة الإستراد.

- **اختبار الفرضيات:**

لقد تبنينا اشكالية أردنا توضيح ملامحها من خلال اختيار بعض الفرضيات التي رأيناها منطقية و موضوعية في بحثنا هذا حيث يمكن القول أن الفرضية الأولي المتمثلة في أهمية التمويل البنكي في نجاح مختلف المشاريع التنموية الاقتصادية للبلاد و خاصة منها القطاع الفلاحي صحيحة الى حد كبير و هذا ما أثبتته التجارب التي خاضتها معظم الدول في هذا المجال اذ يعتبر التمويل الركيزة الأساسية لانطلاق و تجسيد و نمو مختلف هذه المشاريع الاقتصادية كما يمكن اعتبار الفرضية الثانية صحيحة كون أن معظم هذه المشاريع ممولة من طرف البنوك العمومية التي لا تراعي المنطق الاقتصادي في التمويل و مدعمة بشكل كبير من طرف الدولة لذا جاءت ضرورة حصر هذا التمويل على المشاريع الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي مثل زراعة الحبوب انتاج الحليب الزيوت و الخضر الأساسية و التي تكون

العناصر الأساسية للنموذج الاستهلاكي للمواطن الجزائري .

كما نؤكد الفرضية الثالثة المتمثلة في تأكيد ضعف أداء قطاع الفلاحة في الجزائر الذي يعتمد أساسا على التقنيات الزراعية الكلاسيكية و كذا الظروف الطبيعية و المناخية السائدة واتي كما نعلم شهدت خلال السنوات الأخيرة شحا في الأمطار مما انعكس سلبا على تحسين المردود الفلاحي لها و كان سببا في الحد من عملية منح القروض من طرف البنوك للمخاطر الذي يتميز بها تمويل هذا القطاع.

- **التوصيات:**

مما سبق و نظرا لأهمية هذا البحث المخصص لدور التمويل في القطاع الفلاحي يمكن أن نقترح بعض الحلول والتوجيهات من شأنها أن تثري هذا الموضوع بشكل أحسن وتفتح المجال لبحوث مستقبلية لمعالجة اشكاليات أخرى مختلفة و تعميق الدراسة والتحليل للنهوض بهذا الموضوع البحثي، من بين هذه الاقتراحات:

1- وجوب تطوير القطاع الفلاحي من خلال تبني أحدث التقنيات الزراعية خاصة في مجال التكثيف باستعمال الرش في الزراعات الاستراتيجية كالحبوب لتفادي الوقوع في أخطار الجفاف .

2- تشجيع الفلاحين الذين أثبتوا كفاءتهم و مهنتيهم في النشاط الفلاحي الذين يقومون به من خلال النتائج الايجابية المتحصل عليها و المتمثلة خاصة في نوعية المنتوجات و ارتفاع المردود و تفضيلهم بتخصيص القروض لهم لتشجيعهم على بذل المزيد في مجال تحسين الانتاج نوعا وكما.

3- اعادة النظر في الاصلاحات المالية التي مست قطاع البنوك في الجزائر و ذلك من خلال فتح مجال و المبادرة أمام المسيرين لاتخاذ القرارات الصائبة و منها قرارات منح القروض التي تعود بالفائدة الاقتصادية والمالية على البنك و على المستفيد من القرض على حد سواء و ابعاد مركزية القرار وكل أنواع البيروقراطية الادارية في هذا القطاع.

4- تسهيل المجال للباحثين و الطلاب للحصول على المعلومات و الإحصائيات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية في كل المجالات و ذلك لتسهيل عملية البحث و النهوض بالدور الذي يجب أن تلعبه الجامعة و مراكز الأبحاث في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للوطن.

- **آفاق الدراسة:**

نظرا لأهمية الموضوع الذي تناولناه الخاص بتمويل المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي ونظرا للأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع و ما يمثله عنصر التمويل في إنجاح هذه الاستراتيجية و لاختلاف أبعاد البحث التي يمكن أن تجرى في هذا المجال و نظرا لمحدودية الإشكالية التي عالجناها نرى أن هناك مجالات أخرى متشعبة يمكن معالجتها من خلال أبحاث أكاديمية مستقبلية تسند إلى طلبة و باحثين لإثراء إشكاليات أخرى مرتبطة بموضوع البحث هذا و من أهم المجالات التي يمكن البحث فيها نذكر:

1- توسيع نطاق تمويل القطاع الفلاحي من خلال إسناد هذه المهام إلى بنوك عامة و خاصة على حد سواء
2- قبول تمويل المشاريع الفلاحية ذات المردود العالي خاصة في مجال الزراعات الاستراتيجيات بهدف تقليص التبعية الغذائية و كذا الفاتورة الغذائية وتلبية الطلب الداخلي على هذه المنتوجات .
3- تشجيع البحث في المجال الفلاحي خاصة ما تعلق بجانب تطوير المحصولات و مردوديتها باللجوء الى استعمال أحدث التقنيات الزراعية .
4- تشجيع مكاتب الارشاد الفلاحي من خلال ادماجها في سياسة تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

- أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الإستثمارية، دار الجامعية، الإسكندرية 2000.
- محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية .1999
- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة و النشر، مصر 2008.
- رشاد العصار، النقود و البنوك، دار صفاء للنشرو التوزيع، طبعة أولى، عمان الأردن،2000.
- شحاتة صلاح إبراهيم، ضوابط منح الإئتمان المصرفي من منظور قانوني مصرفي، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
- طاهر حردان، سياسات الإستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة أولى 2013.
- عاشور كنوش،"المحاسبة العامة أصول و مبادئ وفق المخطط المحاسبي الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية، صبعة 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الإقتصادية، لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003.
- عدنان تايه، ياسين حاسب الخرشة،"أساسيات في الإدارة المالية"، دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان الأردن، طبعة أولى،2007.
- علي مانع، جنوح الاحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية،1996
- محمد صالح الحناويو أخرون، "أساسيات الإدارة المالية"، دار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر 2001، ص 350.
- محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الإستثمارية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث و دراسات، الطبعة الاولى، 2007،ص6.
- مروان شموط، أسس الإستثمار، الشركة العربية، المتحدة للتسويق و التوريدات، 2008.

الأطروحات و المذكرات :

قائمة المراجع

- غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العلمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل اقتصادي 2011-2012.
- قصور ريم، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة حالة الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص إقتصاد التنمية سنة 2011-2012، جامعة برج باجي مختار عنابة.
- معوش خالد، دور البنوك الجزائرية في تمويل المشاريع الإستثمارية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.
- نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات من دراسة حالة ولاية تيارت – مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة جامعة تلمسان 2011-2012.
- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، الجزائر العاصمة.
- جمعي إبراهيم، عادل ياسين، دور البنوك التجارية في منح قروض الإستثمار، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2004.
- خديجة مراحي، واقع التمويل البنوك التجارية للمشاريع الإستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016-2017.

المجلات :

- لزعر علي، الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج و المساحة، مقال منشور في مجلة آفاق، العدد 4 الصادرة بكلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة عنابة 1998.
- مجلة العرب مقال رقم 10، الصادر يوم: السبت 10 نوفمبر 2021.

معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة تيارت

المواقع :

موقع algeria.fes.de النموذج الغذائي و تحقيق الإكتفاء الذاتي 2021/07/27.

موقع arabicnewscn تراجع إنتاج الجزائر من الحبوب بنسبة 40% بسبب شح الأمطار 7-8،2021

موقع الكتروني للديوان للإحصاء www.ons.dz

الملاحق

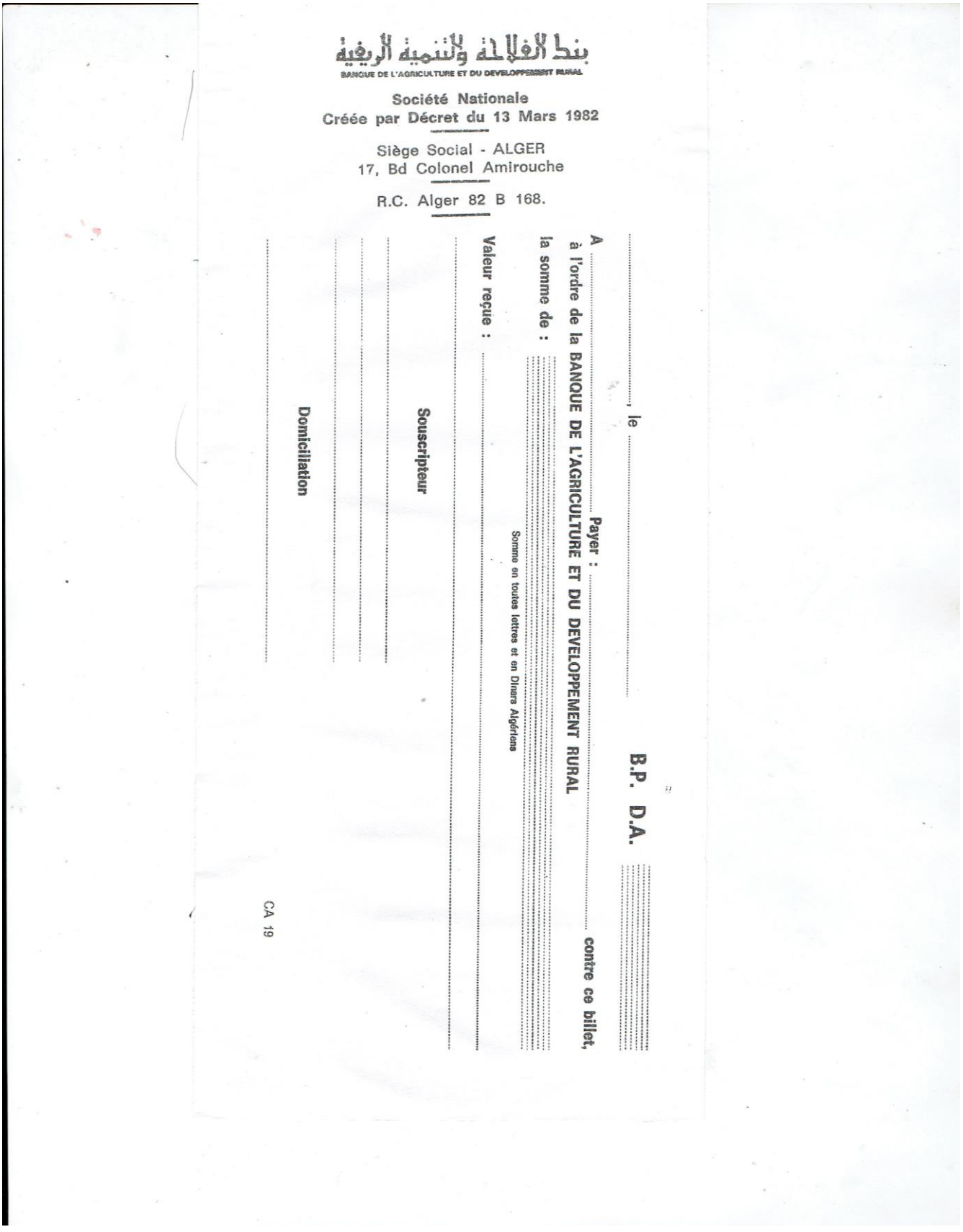

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982

Siège Social - ALGER
17, Bd Colonel Amirouche

R.C. Alger 82 B 168.

....., le .....

A ..... B.P. D.A. .....

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Payer : ..... contre ce billet,

la somme de : .....

Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Valeur reçue : .....

Souscripteur

Domiciliation

CA 19

اتفاقية القرض

(ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض/ افريل 1994)

بين الموقعين أسفله :

بنك الفلاحة و التنمية الريفية(بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره اربعة و خمسون مليار دينار جزائري (54 000 000 000.00) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640ب00، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش. و الممثلة من طرف السيد قويدر التومي علي.

المعين فيما يلي "البنك" من جهة.

و

السيد(ة): ابن(ة): و

المولود(ة) :

الساكن :

مسجل بشهادة الميلاد تحت رقم: الجنسية:

المتصرف بصفته: رقم تسجيل شهادة الغرفة الفلاحية :

المسلمة بتاريخ: رقم التعريف الجبائي

موضوع القرض: قرض:

المعين فيما يلي " المقترض" من جهة أخرى.

حيث اتفقا ة أقرا على ما يلي:

موضوع الاتفاقية:

بموجب هذه الاتفاقية يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كمايلي:

I. **الشروط الخاصة للقرض:**

نوع القرض	المبلغ	صحة العقد	النسبة
قرض طويل المدى	694 000.00	5 سنوات +18 شهر تأجيل = 76 شهر	على عاتق الخزينة

❖ **الضمانات و الاحتياطات الحاصرة:**

محضر معاينة الأرض المتضمنة للمشروع معد من طرف ANGEM.
استشارة مركزية المخاطر و عدم السداد (الاجابة)
وكالة تجديد التأمين لصالح البنك.
سلسلة سندات لأمر.
اتفاقية القرض مصادق عليها من قبل المصالح المعنية.

- شهادة الوضعية الجبائية وشبه الجبائية مستحدثة و مصفاة.
- الفاتورة الشكلية للتأمين التقويم التامين البنكي.
- الانخراط في الصندوق الوطني للتأمين عن عدم سداد القروض طيلة مدة القرض.
- المساهمة الشخصية.
- التعهد بتسليم شهادة التامين.
- شهادة الموافقة على تسليم البطاقة المهنية للفلاح (او المربي) من قبل غرفة الفلاحة أو أي وثيقة تعطي حق الممارسة للمهنة
- عقد ملكية او كراء للأراضي مساحة أدناها 1 هكتار لوضع صناديق خلايا النحل لمدة اقلها سنتين قابلة للتجديد
- نسخة من البطاقة الجبائية
- الاعتماد المقدم من طرف ANGEM
- التعهد برهن العتاد الممون من طرف البنك
- شهادة بيان زيارة موضع ترسيخ المشروع (ST122)

❖ **الضمانات و الاحتياطات غير الحاصرة:**

تفويض البنك لاستلام مبلغ تعويض التأمين البنكي (BANCASSURANCE) لفائدة البدر (D.P.A.M.R) البطاقة المهنية للفلاح او المربي

رهن العتاد الممون من طرف البنك مع محضر وضع اللوحات.

محضر معاينة ترسيخ المشروع (S.T.122) الوكالة ALE المديرية الجهوية GRE المديرية الفرعية لمتابعة مخاطر القروض (S/SRP)

❖ **الشروط العمة للقرض:**

المادة 1: مبلغ القرض:

- يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

المادة 2: موضوع القرض :

- بناء على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض فان القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة و هذا تطبيقيا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

المادة 3: مدة القرض:

- يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة.
- غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة فان هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4: نسبة الفائدة المتغيرة:

- إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.
- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.
- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية و يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المادة 5: الرسوم و العمولات:

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض إلى جانب الرسوم و العمولات الأخرى التي تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 6: كيفية استعمال القرض:

- إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة لموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.
- ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و كذلك بالإمضاء على السندات لأمر.
- إن إثبات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات و العمليات المسجلة من طرف البنك.

المادة 7: طرق التسديد:

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.
- هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه.
- يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض و الفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد
- طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية.
- إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المادة 8 : الضمانات:

- لضمان الوفاء بأصل القرض الفوائد المصاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.
- تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.
- إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا.
- استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات.

المادة 9: التسديد المسبق:

- للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا.
- التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

المادة 10: الترخيص بالخصم:

- يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط من أصل و فوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات-مصاريف-ضرائب)

المادة 11 شروط الفسخ:

- في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل ' فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات' فان البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:
  - ❖ التصريح الخاطئ للمقترض
  - ❖ دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.
  - ❖ تحويل الموضوع الأصلي للقرض.
  - ❖ عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
  - ❖ كل تعديل متعلق بالوضعية المالية و القانونية للمقترض.
  - ❖ البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
  - ❖ عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المادة 12: مراقبة القرض:

- حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة و المنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي :
  - ❖ تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراها البنك ضرورية.
  - ❖ تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، و ووثائق الحسابات و الملحقات و كذا تقرير محافظ الحسابات.
  - ❖ تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك و كذا الدخول للمحلات و التجهيزات الأخرى.
  - ❖ كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان و بناء على الوثائق المقدمة من تطابقها.

المادة 13: التزامات المقترض:

- مع مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول، و ما دام المدين مدينا بموجب هذه الاتفاقية، فهو ملزم بما يلي:
  - ❖ عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.
  - ❖ العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مؤهلاته القانونية و كذا وسائل الإنتاج و الخدمات.

- ❖ تأمين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين، و في حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية.
- ❖ تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

المادة 14 العقوبات التأخيرية:

كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير. نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

المادة 15: العمولة و المصاريف:

يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد و مصاريف الملف المذكور في الشروط الخاصة

المادة 16 :تسوية النزاع:

كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17: اختيار الموطن:

لتنفيذ هذه الاتفاقية يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر.

في تبارت بتاريخ:

ع/البنك **المدين(1)**

(1) يجب أن يسبق إمضاء المدين بالعبارة المكتوبة " قرأ و صادق "

DEMANDE DE CAUTION
(POUR OBLIGATIONS CAUTIONNEES)

رسالة لطلب كفالة
(كفالة خاصة بالصفقات)

CAUTION DE :.....
DE DA :.....
EN FAVEUR DE :.....

.....في..... .....

السيد مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية

سيادة المدير،

نرجوا منكم ان تقدموا لـ .....
كفالة شخصية وتضامنية خاصة بصفقة رقم ..... المؤرخة في..... .....
موضوعها.....
.....
.....

.وذالك تحت مسؤوليتنا الكاملة تجاهكم.

نرخص لكم انطلاقا من اليوم، ان تدفعوا لأول طلب من الإدارة المضمون لديها ، جميع المبالغ في حدود ضمانكم، علما باننا لايمكننا منازعتكم في ذلك او طلب تاجيل الدفع لاي سبب كان .

ولكم سحب المبلغ من رصيدنا المفتوح في وكالتكم، وعلينا تزويد حسبنا حال انعدام رصيدنا او اذا اصبح غير كاف لذلك.

تمنياتنا الخالصة.

اتفاقية القرض

(ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض / أفريل 1994)

بين الموقعين أسفله

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (**بدر**) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري (**54.000.000.000.00 دج**) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم **00/11640 ب 00** ، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة **17** شارع العقيد عميروش ، و الممثلة من طرف السيد ----------

المـعين فيما يلي : " **البنك**"

من جهة

و

السيد

---------- الإسم و اللقب

أو عنوان الشركة ، العنوان ، المقر الاجتماعي ، الصفة القانونية و ذلك حسب الحالة..... الخ) .

المعين فيما يلي : " **المقترض** "

من جهة أخرى

موضوع الاتفاقية :

بموجب هذه الاتفاقية،يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كمايلي :

1- الشروط الخاصة للقرض:

نوع القرض : طويل المدى **المبلغ.00 1731000 دج** - **صحة العقد:** 08 سنوات – **النسبة :** **2.100000%**

- الضمانات الاحتياطية الحاصرة

-نسخة من مستخرج الضرائب
-شهادة الصندوق للعمال الغير الاجراء
-حصة شخصية نقدا
-اعانة الصندوق الوطني و.و.ت.ش
-اتفاقية القرض
-امضاء السندات
- تعهد برهن الشاحنة لفائدة البنك
- تعهد بتسليم الضمان للبنك
- اتفاقية الاشتراك في ضمان القروض
- وكالة تجديد الضمان
- نسخة من السجل التجاري
- نسخة من بطاقة الضرائب

الضمانات و الاحتياطات غير حاصرة :

- رهن الشاحنة لفائدة البنك
- ضمان مع شهادة التعويض لفائدة البنك
- محضر زيارة و معاينة من طرف البنك

11- الشروط العامة للقرض :

المادة 1 : مبلغ القرض

- يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

المادة 2 : موضوع القرض

- بناءا على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض، فإن القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة ، و هذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

المادة 3 : مدة القرض

- يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة.
- غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن هذه الإتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4 : نسبة الفائدة المتغيرة

- إن نسبة الفائدة الطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.
- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.
- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية ، و يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المادة 5 : الرسوم و العمولات

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض ، إلى جانب الرسوم و العمولات الأخرى التي تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 6 : كيفية استعمال القرض

- إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.
- ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و كذلك بالإمضاء على سندات لأمر .
- إن إثبات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات و العماليات المسجلة من طرف البنك.

المادة 7 : طرق التسديد

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة ، فإن الإستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد و هذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.
- هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة (06) أعلاه.
- يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض و الفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية.
- إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المادة 8 : الضمـــــانات

- لضمان الوفاء بأصل القرض ، الفوائد ، المصاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية ، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.
- تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.
- إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية ، بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا.
- استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات.

(4/7)

المادة 9 : التسديد المسبق

- للمقترض الحق في تسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا.
- التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

المادة 10 : الترخيص بالخصم

- يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط، من أصل و فوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات – مصاريف – ضرائب).

المادة 11 : شروط الفسخ

- في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل ، فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات ،فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض ، خاصة في الحالات التالية :

* التصريح الخاطئ للمقترض.
* دفع النفقات التي لاتدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.
* تحويل الموضوع الأصلي للقرض.
* عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
* البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
* عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية ، يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المادة 8 : الضمـــــانات

- لضمان الوفاء بأصل القرض ، الفوائد ، المصاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية ، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.
- تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.
- إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية ، بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا.
- استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات.

(4/7)

المادة 9 : التسديد المسبق

- للمقترض الحق في تسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا.
- التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

المادة 10 : الترخيص بالخصم

- يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط، من أصل و فوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات – مصاريف – ضرائب).

المادة 11 : شروط الفسخ

- في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل ، فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات ،فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض ، خاصة في الحالات التالية :

* التصريح الخاطئ للمقترض.
* دفع النفقات التي لاتدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.
* تحويل الموضوع الأصلي للقرض.
* عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
* البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
* عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية ، يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المادة 14 : العقوبات التأخيرية

- كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخر مع خصم فوائد التأخير.
- نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

المادة 15 : العمولات و المصاريف

- يتعهد المقترض بدفع كل ثلاث أشهر عمولة التعهد و مصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة.

المادة 16 : تسوية النزاع

- كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية ، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17 : اختيار الموطن

- لتنفيذ هذه الاتفاقية ، يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر.

لرجـــام

ع/ البنك ***المدين (1)***

(1) يجب أن يسبق إمضاء المدين بالعبارة المكتوبة " قرأ و صادق "

الملخص

الملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كونه يساهم بشكل مباشر وفعال في توفير المتطلبات الغذائية للسكان خاصة في مجال الحبوب بمختلف أنواعها و كذا الخضر و الفواكه و اللحوم وكون النموذج الغذائي الجزائري يعتمد بشكل كبير على هذه المنتوجات في عملية تغذيته.

ومن هنا جاءت الأهمية التي أولتها الدولة لهذا القطاع منذ الاستقلال الى غاية يومنا هذا من خلال مختلف الاصلاحات و السياسات التي باشرتها قصد النهوض بهذا القطاع الحساس لضمان الأمن الغذائي ، ولعل من أهم العناصر التي ميزت هذه السياسات التنموية للقطاع تمثلت في سياسات التمويل لمختلف المشاريع الفلاحية والتي تعتبر ركيزة من ركائز نجاح مهام هذا القطاع .

غير أنه و من خلال المعايانات الميدانية و المعطيات الاحصائية المتوفرة لدى الجهات المختصة يتضح لنا أن الأهداف المخولة للقطاع مازالت بعيدة التحقيق بالرغم من الأموال الطائلة التي استفاد منها هذا القطاع مقارنة مع المردود الذي لاحظناه ، هذه النتائج الرمزية سببها بالدرجة الأولى عدم مواكبة التطورات التكنولوجية المتبعة في مجال التقنيات الزراعية الحديثة اضافة الى نقص المراقبة و المرافقة للفلاحين.

Abstract :

Algeria's agricultural sector is one of the most important strategic economic sectors because it contributes directly and effectively to the provision of nutritional requirements for the population, especially in the field of cereals of various kinds, such as vegetables, fruits and meat, and the fact that the Algerian food model relies heavily on these products in the process of nutrition.

Hence the importance attached by the State to this sector from independence to the present day through the various reforms and policies it has initiated in order to promote this sensitive sector to ensure food security. Perhaps one of the most important elements that has characterized these development policies has been the financing policies of various peasant projects, which are one of the pillars of the success of the sector's tasks.

However, through the field surveys and statistical data available from the competent authorities, it is clear to us that the objectives entrusted to the sector are still far from being achieved despite the considerable funds that this sector has benefited from compared to the revenues we have observed. In addition to the lack of surveillance and accompaniment of peasants, these symbolic results are primarily due to the lack of keeping abreast of technological developments in modern agricultural techniques.